الفصل الثانى:

الشرح تحليل ودراسة

وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مَنْهَجُ الشَّرْح وأَهَمُّ مَلامِحِه.

المبحث الثانى: أصول النحو فى شرح الكافية لابن حاجى عوض.

المبحث الثالث: القواعد الأصولية فى الشرح.

المبحث الأول:

منهج البحث وأهم ملامحه

أولاً: سبب تأليف الكتاب

يبين لنا الشارح - رحمه الله - في مقدمة هذا الشرح الأسباب التي دفعته إلى وضعه وهي:

أ - ما كانت عليه المقدمة الكافية من إيجاز شديد، مع اشتمالها على كثير من الإشارات والإلماحات، واحتوائها على آراء قيمة لكثير من علماء النحو المتقدمين والمتأخرين، فهو يقول: "... إن كتاب الكافية... لما رأيته كتابا وجيزا لفظه، مع احتوائه على خلاصة ما في كلام المتقدمين، واشتماله على فوائد شريفة من زبدة آراء المتأخرين وكافيا للإرشاد إلى أغراض الطلاب، ووافيا في الإيصال إلى أركان الإعراب، لكن كان لفظه لما ذكر في الدلالة عليها والإرشاد إليها كما قيل:

يُشيرُ إلى غُرِّ المعاني بلفظِهِ ::: كحبٍ إلى المشتاقِ باللحظِ يرْمِزُ

ب - لم يقع له شرح يكشف ما فيها من فرائد وفوائد، مما أدى إلى عسر ضبطها على المتعلم فيقول: "... لم يقع له شرح يكشف عن وجوه فرائد الأصول فتابها، ويزيل عن طرائق الوصول إلى مطالبه صوابها، وذلك لعدم الالتزام فيه إلى تفصيل مجملاته، وتبيين معضلاته وكان في ألفاظه انعقاد يحتاج إلى التحليل، وإطلاق يفتقر إلى التعليل، نعم الشارحون - رحمهم الله رحمة واسعة - قد ذكروا ما أفاد ذلك، إلا أن فوائد متكثرة وقعت في مجال متعددة فعسُر بذلك ضبطها على المتعلم، مع أنه مما لابد منه.

ج - رغبته في جمع هذه الفوائد وضمها لمن أصبح لديه عناية منه عليه.

* * * * *

ثانيا: منهج الشارح في تقسيم أبواب الكتاب

التزم الشارح - رحمه الله - بمنهج ابن الحاجب في كافيته في تقسيم أبواب الكتاب، فقسمه إلى ثلاثة أقسام: قسم الأسماء [1]، وقسم: الأفعال [2]، وقسم: الحروف [3].

---

(١) يقع في: اثنين ومائة لوحة يبدأ من اللوحة ٢ / أ، وينتهي باللوحة ١٠٣ / ب.

(٢) يقع في: ست عشرة ونصف اللوحة يبدأ من السطر الخامس من أسفل اللوحة ١٠٣ / ب وينتهي بالسطر السادس من بداية اللوحة ١٢٠ / ب.

(٣) يقع في ثماني عشرة ونصف اللوحة يبدأ من بداية السطر السابع من اللوحة ١٢٠ / ب وينتهي بنهاية المخطوط.

في قسم الأسماء تحدث عن: الكلمة وأقسامها، والكلام وماهيته وما يتألف منه، والاسم وخواصه، والمعرب والإعراب وحقيقته، وأنواعه، والعامل، والمعرب بالحركات، والمعرب بالحروف، والمعرب تقديراً، والممنوع من الصرف.

والمرفوعات: وفيها تحدث عن: الفاعل، التنازع، مفعول ما لم يسم فاعله، المبتدأ والخبر، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، اسم ما ولا والمشبهتين بـ ليس.

والمنصوبات وتناول فيها: المفعول المطلق، المفعول به، المنادى، توابعه، الترخيم، الندبة، ما أضمر عامله على شريطة التفسير، التحذير، المفعول فيه، المفعول له، المفعول معه، الحال، التمييز، الاستثناء، خبر كان وأخواتها، اسم إن وأخواتها، المنصوب بـ لا التي لنفي الجنس، خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس.

والمجرورات واشتملت على: الإضافة، التوابع: النعت، العطف، التأكيد، البدل، عطف البيان المبنى: وتحدث فيه عن: المبنى من الأسماء، ألقاب البناء، أنواع المبنى: المضمر (ضمير الفصل، ضمير الشأن والقصة)، أسماء الإشارة، الموصولات، أسماء الأفعال، الأصوات، المركبات، الكنايات، الظروف.

المعرفة والنكرة، أسماء العدد، المذكر والمؤنث، المثنى، المجموع: جمع المذكر، جمع المؤنث، جمع التكسير، المصدر، اسم الفاعل، صيغ المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة اسم التفضيل.

قسم الأفعال: وتناول: حد الفعل، خواصه، أقسامه: الماضي، المضارع رفعه ونصبه وجزمه مثل الأمر، فعل ما لم يسم فاعله، المتعدى، وغير المتعدى، أفعال القلوب، الأفعال الناقصة، أفعال المقاربة، فعل التعجب، أفعال المدح والذم.

قسم الحروف تحدث فيه عن: حد الحرف، حروف الجر، الحروف المشبهة بالفعل، الحروف العاطفة، حروف التنبيه، حروف النداء، حروف الإيجاب، حروف الزيادة، حرفا التفسير، حروف المصدر، حروف التحضيض، حرف التوقع، حرفا الاستفهام، حروف الشرط، حرف الردع، تاء التأنيث، التنوين، نون التأكيد.

هذه هي موضوعات الشرح، وقد سار الشارح على منهج ابن الحاجب في مقدمته دون تغيير أو تبديل، أو حذف، أو تقديم، أو تأخير.

* * * * *

ثالثا: أهم الملامح التي تميز بها الشرح

وضع الشارح - رحمه الله - هذا الشرح على المقدمة الكافية بعد مطالعته الشروح

التى سبقته، فجاء كما يقول: " شرحا موافقا لما ارتضاه الأوداء، ومخالفا أى مخالفة لما ارتجاه الأعداء،... وبالجملة كان مختصراً حاويا لزبدة ما تكلمه علماء النحو، لا سيما كلام المصنف فى شرح المفصل وغيره... " فاستقرى فيه آراء النحاة حتى عصره، ويمكن إيجاز الملامح التى تميز بها منهجه - رحمه الله - على النحو التالى:-

١ - يُورِدُ نصَّ ابن الحاجب مسبوقا بـ: قال، أو: قوله، ويشرحه كلمة كلمة، متبعا طريقة المزج بين نصّ ابن الحاجب وشرحه.

٢ - يستعين كثيرا بكلام ابن الحاجب سواء كان فى شرحه للكافية، أو للمفصل، أو فى الأمالى [1]، وهذا يتضح جليا فى ثنايا الكتاب.

٣ - يورد كثيرا من أقوال شراح الكافية قبله، مناقشا هذه الأقوال، مرجحا ما يراه راجحا، ورادًّا لغيره، فمن ذلك:

أ - عند الكلام عن خَواصّ الاسم وأن منها دخول اللام علّل اختصاص اللام بالاسم بقوله: " إنما كان اللام مخصوصا بالاسم لأنه يفيد التعريف، ولا احتياج للفعل إليه؛ لأنه خبر والخبر لا يحتاج إلى التعريف، فلو عُرِّفَ مع عدم الاحتياج إليه لكان التعريف ضائعا، وقيل: لأن اللام موضوع لتعيين الذات التى يدل عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة، والفعل لا يدل عليها بالمطابقة، ولا وجه لدخوله عليه لعدم حصول المقصود، وما ذكر فى بعض الشروح من أن الفعل خبر وحق الخبر أن يكون نكرة ليفيد المخاطب، منظوراً فيه لأن فيه تعليقا للإفادة على كون الخبر نكرة، مع أن الإفادة تحصل حال كونه معرفة، ولكن يمكن دفعه بالتفرقة بين الإفادتين " [2].

ب - عند كلامه عن خواص الاسم وأن منها (دخول الجر) ذكر اعتراض بعضهم على صاحب المتوسط ثم رَدّ هذا الاعتراض وحكم عليه بأنه فى غاية السقوط، وذلك إذ قال: " فإن قلت: لم قال (دخول الجر) دون: دخول حرف الجر؟

قلت: قصداً منه إلى تعميم الشمول لجميع أقسام الجر على جميع المذاهب، فلو قال: دخول حرف الجر لزم أن يخرج منه جر المجرور بالتبعية، والجوار، وكذلك جر المضاف إليه سواء كانت إضافته لفظية أو معنوية... فظهر لك من هذا أن الاعتراض على قول صاحب المتوسط: " إنما قال (دخول الجر) ولم يقل: دخول حرف الجر؟ لأن حرف الجر قد يدخل الفعل على سبيل الحكاية كما يقال: زيد مرفوع بقام فى قولنا: قام زيد، وفيه نظر؛ لأن المراد بقام ههنا لفظه فيكون اسما،

---

(١) صرح الشارح - رحمه الله - بالأمالى ثلاث مرات.

(٢) النَّظَرُ: قسم التحقيق.

فالأولى أن يقال: إنما قال: دخول الجر، ولم يقل: دخول حرف الجر، ليشمل جر المضاف إليه".

بأنه لو قال كذلك - أي: دخول حرف الجر - تشمل الجر المضاف إليه أيضا؛ لأن المجرور بالإضافة بتقدير حرف الجر في المعنى في غاية السقوط". (١).

ج – في معرض حديثه عن العدل في الممنوع من الصرف ذكر أن المراد بالعدل: (خروجه عن صيغته الأصلية)، ثم تحدث عن مرجع الضمير في لفظ "خروجه" إذ قال: " ذكر بعض الشارحين للكافية أن الضمير في قوله (خروجه) يرجع إلى الاسم المعدول لتقدم ذكره حكما، لأن البحث فيما لا ينصرف، ومن جملته الاسم المعدول، والتقدم الحكمي كاف في صحة الإرجاع، ولا يجوز أن يرجع إلى العدل إذ يلزم منه تعريف الشيء بنفسه، ولا وجود للثالث".

ثم ناقش هذا القول فقال: " أقول: هذا القائل وإن أصاب في توجيه صحة الإرجاع، إلا أنه غفل عن تأديته إلى الفساد وهو: استلزامه الدور، وبيانه ظاهر لا يحتاج إلى التقرير".

ثم اختار قول العجدواني وحققه فقال: " فالحق ما قال صاحب العجدواني: من أنه يرجع إلى الاسم إذ البحث في هذا القسم". (٢).

د - عند حديثه عن إعراب المستثنى المفرغ وكونه يعرب على حسب العوامل من رفع ونصب وجر، لكن لا مطلقا، بل إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ولا يكون كذلك إلا في كلام غير موجب نحو: ما ضربني إلا زيدٌ، إلا أن يستقيم المعنى فحينئذ يجوز حذف المستثنى منه في الكلام الموجب أيضا نحو: قرأتُ إلا يوم كذا؛ لأنه يمكن أن يقرأ كل الأيام إلا يوم الجمعة.

أورد ما ذكر في العجدواني منقولا عن بعض الشروح فقال: قال صاحب العجدواني: "وفي بعض الشروح لو تأملت حق التأمل وجدت المثالين مشتركين في عدم الاستقامة".

ثم علله بقوله: " أقول: لعله أراد بهذا أن (زيدا) - مثلا - لا يمكن أن يقرأ كل عمره إلا يوم الجمعة، يدل عليه تصريحهم باستثناء: لم أقرأ إلا يوم الجمعة، فحينئذ ظهر الاشتراك".

ثم أجاب عنه فقال: " ويمكن أن يجاب عنه أن مراد من ادعى الاستقامة أن يوقع أصل القراءة في جميع أيام عمره فمعنى (قرأت كل الأيام): أوقعت أصل القراءة في كلها إلى أن

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.

يوجد الاشتغال بها في جميع أجزاء الأزمنة، فهذا مستقيم بلا شبهة ". [1]

٤ - أحيانا يورد اعتراضات الشارحين الذين سبقوه على ابن الحاجب ويقوم بردها والدفاع عن ابن الحاجب ومثال ذلك:

أ - عند حديثه عن تعريف المعرب وأنه المركب الذي لم يشبه مبنى الأصل، وأن له شرطين: وجوديا: وهو وقوعه مركبا مع غيره، وآخر عدميا: وهو عدم مشابهته مبنى الأصل، قال: " وينبغي أن يعلم أن المركب قد يطلق ويراد به المركب من حيث هو أي: المجموع الحاصل من الأجزاء كما يقال: ضرب زيد مركب من فعل وفاعل، وقد يطلق ويراد به جزء المركب كما يقال: زيد ضرب زيد مركب مع ضرب، فأراد المصنف بالمركب في التعريف: المركب بالمعنى الثاني، بقرينة جعله المركب أحد قسمي الاسم، إذ لو كان مراده من المركب بالمعنى الأول لما صح جعله قسما منه؛ لأن الاسم مفرد، والمركب بهذا المعنى لا يكون مفردا، لأن الكلام في تركيب الكلمات لا في تركيب الحروف ".

ثم أشار إلى سقوط اعتراض صاحب المتوسط على المصنف فقال: "... وسقط أيضا ما ذكر في المتوسط: من أن في لفظه تساهلا؛ لأن المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا ".

ثم حكم أيضا بسقوط السؤال الذي أورده صاحب المتوسط على المصنف وهو: "... ولقائل أن يورد عليه النقض بنفس مبنى الأصل؛ لأنه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الأصل؛ لامتناع مشابهة الشيء لنفسه ".

فقال: " وسقط أيضا سؤاله بنفس مبنى الأصل؛ لأنه ليس باسم، والمعرب قسم منه ". [2]

ب - في باب التنازع قال ابن الحاجب: " وإذا تنازع الفعلان ظاهراً... " أورد الشارح اعتراض البعض على هذا وهو قوله: " الأولى أن يقول (العاملان) ليكون أشمل فإن التنازع كما يكون بين الفعلين يكون أيضا بين الاسمين وبين الاسم والفعل ".

ثم أشار إلى رده على هذا مبينا وجه قول ابن الحاجب فقال: " قلت لهذا القائل: المراد ما ذكرتم، لكن في هذا إشارة إلى أن الفعل أصل في العمل، ولأنه لو كان كذلك لأوهم دخول ما ليس منه فيه وهو قولنا: ليس زيد بمنطلق ". [3]

ج - عند حديثه عن التأكيد وأنه: تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أورد -

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.

رحمه الله - اعتراضا لبعضهم - وهو صاحب المتوسط - على هذا الحد فقال: " اعتُرض بأن الحد المذكور لا يتناول (أجمع) وأخواته لأنها لا تقرر أمر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول فلو قال: التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، أو يتبع ما يقرر أمره في النسبة أو الشمول، لكان أصوب ".

ثم أشار إلى رد هذا الاعتراض بأن قال: " وأجيب عنه بأن تناول هذا الحد هذه الأشياء ظاهر لأن المراد بالتقرير المذكور أعم من أن يكون على سبيل الاستقلال أو على سبيل التبعية.

ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر وهو: أنا لا نسلم أن الشيء الذي ادعى المعترض خروجه لم يقرر أمر المتبوع في الشمول فإن الشمول أعم من أن يكون على سبيل الانفراد، وأن يكون على سبيل الاجتماع، وحيث كان القصد إلى الثاني أتوا بما ذكره لكون لفظة (كل) يحتملهما، فلما أتى بـ (أجمعين) يعلم أن المراد منه هو الشمول على سبيل الاجتماع فعلم أن لكل من (كلهم) و(أجمعين) فائدة الشمول "[1].

د - في باب (اسم التفضيل) وعند شرحه لقول ابن الحاجب (فإذا أضيف فله معنيان) قال: " فإذا أضيف أي: اسم التفضيل، فله، أي: لاسم التفضيل، معنيان، على معنى أنه حينئذ يوجد في معناه اعتباران، وإلا فمعنى اسم التفضيل واحد في أي حال كان وهو مفهومه المذكور، وبهذا سقط اعتراض صاحب التحفة على المصنف "[2].

ه- في بعض الأحيان يعترض على ابن الحاجب، مثال ذلك:

أ - عرف ابن الحاجب الكلمة بأنها: " لفظ وضع لمعنى مفرد "، قال الشارح: قوله (لمعنى) مستدرك؛ لأن قوله (وضع) يدل عليه؛ لأنه لا يكون إلا لمعنى، قيل في جوابه: نعم إلا أن دلالته عليه التزامية وهي متروكة في التعريفات، قيل: فيه نظر؛ لأن المعنى جزء من مفهوم الوضع فتكون دلالته عليه تضمنية لا التزامية "[3].

ب - في مبحث جمع المذكر ذكر ابن الحاجب أن شرط ما يجمع هذا الجمع أن يكون علما يعقل، قال الشارح: " لو ذكر بدل (يعقل): (يعلم) لكان كلامه أشمل وأولى؛ لأنه في

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: قسم التحقيق، واعتراض صاحب التحفة أنه قال: " إن أراد بقوله (فله معنيان): أفعل التفضيل لغير التفضيل فليس بجيد؛ لأن أفعل التفضيل لا يكون إلا للموصوف بزيادة على غيره فليس له معنيان وله للتفضيل، وإن أراد بقوله (فله معنيان) أفعل الذي لغير التفضيل فليس له أيضا معنيان، وإن أراد مطلق لفظ (أفعل) مع قطع النظر عن كونه للتفضيل أو لغيره فالكلام ليس فيه "، هـ. انظر: التحفة الشافية لتقي الدين التيلي ص ٦٨١.

(٣) انظر: قسم التحقيق.

القرآن{فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ} [1] ونحو{أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ} [2] ولا يوصف (الله) تعالى بالعقل؛ لعدم الإذن الشرعي بخلاف العلم... ". [3].

٦ - كان يستدرك على ابن الحاجب أموراً لم يذكرها مثال ذلك:

أ - بعد أن انتهى من باب الممنوع من الصرف قال: واعلم أن ههنا فائدة لم يذكرها المصنف ونحن نذكرها مستعينا بالله الهادي إلى الصواب وهي: بيان أن التصغير بأي سبب يُخِلّ من الأسباب، وبأي سبب منها لم يُخِلّ [4]؟ ثم أخذ في بيان هذه الفائدة.

ب - بعد أن ذكر المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة والتي ذكرها ابن الحاجب قال: "... ولذكر المواضع التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة مع عدم تناول كلام المتن عليها مجال، منها... " [5]، ثم أخذ في تفصيلها.

٧ - كان كثيرا ما يعلل كلام ابن الحاجب في المقدمة الكافية، ومثال ذلك:

أ - عند حديثه عن الكلام وأنه: (ما تضمن كلمتين بالإسناد) قال: وإنما قال: بالإسناد ولم يقل بالإخبار ليشمل التعريف الكلام الإنشائي من الأمر والنهي وغيرها،... وأما اختياره التضمن دون التركيب فلاحتياجه إلى حرف الجر وهو (من) [6].

ب - في باب الفاعل قال ابن الحاجب: " هو ما أسند إليه الفعل أو شبهه ". قال الشارح: " وإنما قال (ما أسند) ولم يقل (اسم أسند) ليتناول ما ليس باسم صريح في الظاهر بالتبادر نحو: سرني أن يحبني حبيبي، فلو قال كذلك لخرج مثل ما هذا فيه عن التعريف مع كونه منه ". [7].

٨ - كان - رحمه الله - معنيا بذكر العلة للأحكام النحوية تعليلا يجعل القارئ مقتنعا، وهذا واضح في الشرح [8].

٩ - كان معنيا بذكر المصادر والكتب والعلماء الذين استقى منهم مادة كتابه، وبهذا يكون قد حفظ لنا آراء قيمة، ومادة علمية نقلها عن كتب لم تصل إلينا كنقله عن شرح

---

(١) سورة الذاريات من الآية (٤٨).
(٢) سورة الواقعة من الآية (٦٤).
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) سأفرد لهذا العنصر مبحثا مستقلا - إن شاء الله - بعنوان (العلة عند ابن حاجي عوض).

الكافية للإمام الحديثي، وكأقوال النكساري [1].

١٠ - عنى بذكر الخلافات بين النحاة [2]، وكان في ذلك متبعا ما يلي:

أ - عرضه للخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، ثم يختار ما يراه راجحا [3].

ب - قد يذكر أكثر من وجه في المسألة دون تعقيب أو ترجيح مكتفيا بعرض هذه الوجوه[4].

١١ - اهتم - رحمه الله - بالحدود والتعريفات اهتماما ملحوظا خاصة التعريف اللغوي[5].

١٢ - كان - رحمه الله - معنيا بذكر الرابط بين أبواب الكتاب، موضحا علاقة كل باب بما قبله، مبينا الحكمة من كون هذا الباب تاليا لما سبقه [6].

١٣ - كان أحيانا يحيل على مواضع أخرى في الكتاب لتفصيل مسألة ما ومن أمثلة ذلك:

أ - عند حديثه عن مذهب الكوفيين في أن المختار إعماله في باب التنازع هو الأول قال: "... وأما دليلهم النقلي فهو قول امرئ القيس - كما سيجيء -... وأما الجواب عن دليلهم النقلي فسيجيء إن شاء الله." [7].

ب - عند حديثه عن المثنى وأنه ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة قال: ونون مكسورة في كل حال عوضا على المذهب الأصح الأكثر، وأما البحث في أنه: هل هو عوض عن الحركة أو التنوين أو عنهما جميعا؟ فقد سبق في بحث بيان إعرابه." [8].

ج - عند حديثه عن شروط جمع الصفة جمع مذكر سالم قال: "شرط هذا الجمع في

---

(١) انظر: فهرس الأعلام.

(٢) سيأتي تفصيل القول في هذا العنصر في فصل مستقل إن شاء الله، بعنوان (الاتجاه النحوي لابن حاجي عوض واختياراته النحوية).

(٣) انظر على سبيل المثال: ص ١٨٢: ١٨٤ من قسم التحقيق، وفيها عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في المختار إعماله من الفعلين في باب التنازع ورد أدلة الكوفيين.

(٤) انظر على سبيل المثال ص ٤٠ من قسم التحقيق، وفيها عرض مذهب سيبويه، والخليل، والمبرد في (أل) المعرفة ولم يختر أي رأي، وص ١٠٤ من قسم التحقيق وفيها عرض رأي البصريين والكوفيين في منع صرف المنصرف لأجل الضرورة مع العلمية وأدلة كل فريق، ولم يرجح احدهما على الآخر.

(٥) انظر على سبيل المثال ص ٣٣٨، ٣٦٣، ٣٨٦، ٤٠٨، ٥٣٦، ٥٤٦ من قسم التحقيق.

(٦) انظر على سبيل المثال ص ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٧٩، ٣٨٦، ٤٠٨ من قسم التحقيق.

(٧) انظر: قسم التحقيق.

(٨) انظر: قسم التحقيق.

الصفة شروط خمسة، أحدها: أن يكون مذكراً عاقلاً احترز به عن نحو (حائض) و(ناهق) وسيبيه اشتراطهما ما مر ». (١).

١٤- سلك - رحمه الله - أيسر الطرق لتقريب المادة إلى الذهن، وتمثل ذلك فى افتراضه أسئلة ثم الإجابة عليها - منهج الحوار - كأن يقول مثلاً: فإن قلت:...؟ أو: فإن قيل...، أو: لا يقال كذا... لأنا نقول... وهكذا، وهذا المنهج كثير فى الكتاب يكاد لا تخلو صفحة منه.

١٥- قد يذكر بعض اللغات الواردة فى اللفظ، ومن أمثلة ذلك:

أ - عند حديثه عن (لدن) قال: « وقد جاء فيها لغات كثيرة أحدها: لَدُنْ بفتح اللام والدال وسكون النون، وثانيها لَدِنْ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، وثالثها: لُدْنْ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون، ورابعها: لَدْ بفتح اللام وسكون الدال، وخامسها: لُدْ بضم اللام وسكون الدال، وسادسها: لَدْ بفتح اللام وضم الدال.

ب - عند حديثه عن (قط) قال: «... قطُّ بفتح القاف وضم الطاء مشددة، وقد نقل ضم القاف مع ضم الطاء وتشديده، وتخفيفه، وسكون الطاء مع فتح القاف ». (٢).

١٦- فى بعض الأحيان كان يشير إلى لغات العرب ومن ذلك:

أ - فى إعراب المثنى وما ألحق به قال: «... وينبغى أن يعلم أن من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط وهى لغة بلحارث بن كعب، فإنهم يتركون ألف التثنية بحالها فى الأحوال الثلاثة ». (٣).

ب - فى الممنوع من الصرف قال: «... وأما قول بنى أسد: سكرانة، وغضبانة، فلغة رديئة(٤).

ج - عند حديثه عن حذف خبر (لا) النافية للجنس قال: «... ويحذف أى خبر (لا) التى لنفى الجنس عند الحجازيين كثيرا، إذا كان الخبر عاما... وبنو تميم لا يثبتونه... ». (٥).

د - عند حديثه على أفعال القلوب قال: «... وبنو سليم يجعلون باب (قلت) أجمع فى الاستفهام وغيره مثل (ظننت) ». (٦).

١٧- يستطرد أحيانا فيشرح بعض الكلمات ويبين معناها والمراد منها ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

أ – قوله: وحموك - بكسر الكاف - لأن الحم من أقارب زوج المرأة فيكون معناه: قريب زوجها ولهذا لا يضاف إلا إلى المؤنث [1].

ب - عند حديثه عن علة (الجمع) فى الممنوع من الصرف وشرطه: صيغة منتهى الجموع... قال: حضاجر:... منقول عن جمع (حضجر) وهو عظيم البطن [2].

١٨- استعماله فى بعض الأحيان المصطلحات المنطقية، ومن تلك المصطلحات:

الحد، الجنس، الفصل، النوع، الخاصة، التعريف الحدى، التعريف الرسمى، الماهية، الأطراد، الانعكاس، الدلالة، الماهية الاعتبارية، الماهية الحقيقية، الدلالة الالتزامية، الفصل مقوم للماهية والأمر العدمى لا يكون مقوماً، الدور، التسلسل، القضية، الدلالة القطعية، الدلالة الضمنية، الدلالة الشرطية.

١٩- أكثر - رحمه الله - من الشواهد القرانية، والأشعار، والأمثال، لتثبيت القاعدة النحوية وفهم المراد، واستيعاب المقصود [3].

٢٠- أهمل - رحمه الله - نسبة كثير من الأراء والأقوال لأصحابها، وكان غالبا يأتى بالرأى على أحد هذه الوجوه: اعترض، قيل، ما ذكر بعض الفضلاء، وإسناد بعضهم، وما يقال، وما ذكر فى بعض الشروح، وفى قول من قال، وقال بعضهم، ومن قدم، ومن قال، وبعض الشارحين، وذهب بعضهم، هكذا قالوا، من زعم، وما توهم بعضهم، وزعم من قال، ومن جوز [4].

٢١ - أغفل - رحمه الله - فى كثير من المواضع نسبة الشعر إلى قائليه [5].

٢٢ - كان فى بعض الأحيان يحيل على المطولات خوف الإطناب ولأن هذا المختصر لا يحتمل ذلك، ومن أمثلته:

أ - عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة قال: " ثم اعلم أن إعراب هذه الأسماء على الوجه المذكور أكثرى لا كلى لأن فيه اختلافات كثيرة بين النحاة، لا يليق ذكرها بهذا الكتاب، فمن أراد الاطلاع عليها فليطالع المطولات " [6].

ب - فى باب التمييز قال: "... وأورد صاحب الغجدوانى فى هذا المقام سؤالاً باستفسار الفرق بين (زيت) و(ثوب) بأن أحدهما لا يثنى ولا يجمع، والآخر يثنى ويجمع، مع صدق

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: فهرس الآيات القرانية، والشواهد الشعرية، والأمثال.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

تعريف اسم الجنس عليهما، ثم أجاب عنه بالارتكاب على التكلف المتعسف، ومن أراد العلم به فليطلب فيه؛ فإنا لم نورده هربا عن التطويل »[1].

ج - عند كلامه على المضمر قال: "... وفي كلام المصنف إشارة إلى أن الضمير في (إياه) و(إياك) و(إيانا) ليس (إيا) واللواحق الباقية لبيان أحوال من هو لـه من التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، خلافا للبعض، وفيه اختلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا الكتاب »[2].

د - عند كلامه عن أعرف المعارف قال: "... وأما أعرفية الضمائر والعلم من سائر المعارف، وأعرفية بعضها عن بعض فمذكورة في المطولات مع اختلافات كثيرة، ونحن اقتصرنا على بيان ما ذكر في المتن ليكون الشرح على قدر المتن »[3].

٢٣ - كان الشارح - رحمه الله - في بعض الأحيان يقابل بين نسخ الكافية حتى يصل إلى الصحيح، ومن أمثلة ذلك:

أ - قوله في أقسام الكلمة: "... لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها - وفي بعض النسخ (في نفسه) بتذكير الضمير راجعا إلى المعنى، ولكل منهما وجه »[4].

ب - في باب المرفوعات قال: "فمنه أي من المرفوع الفاعل، أرجع الضمير إلى المرفوع... ويجوز أن يُعبر عن مرجوعه بـ (ما اشتمل) على علم الفاعلية، وفي بعض النسخ (فمنها) بإرجاع الضمير إلى المرفوعات »[5].

ج - في باب نعم وبئس قال: "وشرطهما أي: شرط نعم وبئس باعتبار فاعلهما، وفي بعض النسخ (وشرطها) أي: شرط هذه الأفعال »[6].

٢٤ - كان - رحمه الله - في بعض الأحيان يشير إلى بعض القضايا الصرفية فيتناولها بالشرح والتحليل، ومن ذلك:

أ - ما ذكره في باب الترخيم من قلب الواو المتطرفة المضموم ما قبلها ياء، وقلبها وهي متطرفة متحركة مع فتح ما قبلها ألفا فقال: "... ويقال في ترخيم (يا ثمود)... يا ثمي؛ لأن الواو حينئذ يقع في الطرف مع ضم ما قبلها، والقياس في كلامهم قلب الواو الموصوفة بتلك

---

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر الإحالة رقم (٥) من نفس الصفحة.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

الصفة ياء، والضمة كسرة، كما في (أدل) جمع (دلو)، ويقال في ترخيم (يا كروان)... (يا كرا) بقلب الواو ألفا؛ لوجود ما يقتضيه وهو: كونها متحركة وما قبلها مفتوحا، مع عدم المانع وهو لزوم التقاء الساكنين؛ لأن الألف لم يبق حينئذ في حكم الثابت - [1].

ب - ما ذكره في باب الإضافة عند إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم فقال في توجيه (فيّ): "وأما وجه (فيّ) فهو أنه إنما يقال (فم) بعد حذف الهاء لخفائها في حالة القطع عن الإضافة لضرورة تزول عند الإضافة، وذلك لأن أصله (فوه) بدليل (أفواه) حذف الهاء لخفائها وقلبت الواو ميما لكونهما من مخرج واحد، مع أن في الميم غنة تناسب مدّ الواو، وبينهما مقاربة في الصفة، ولأنه لو لم تقلب ميما لوجب أن تقلب ألفا لتحركه حينئذ، بأن يكون حرف إعراب مع التنوين وانصرافه وانفتاح ما قبله - ثم لزم حذف الألف لالتقاء الساكنين - التنوين والألف - فلزم بقاء الاسم على حرف واحد، وليس ذلك في المتمكن في كلامهم، فإذا أضافوه إلى الياء بعد حذف الهاء لم تقلب الواو ميما لانعدام ما يوجبه لبنائه حينئذ على السكون، ثم ضم الفاء على قياس الواوات في تلك الأسماء؛ لأنه لابد أن يكون ما قبلها من جنسها، فتقلب الواو ياء للقاعدة المشهورة، ثم أدغمت في ياء الإضافة لوجود ما يوجبه، ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها، فصار (فيّ)" [2].

ج - ما ذكره في باب الجمع عند كلامه على جمع المنقوص وبيان أصل (قاضون) قال: "... أصله (قاضيون) حذفت الضمة استثقالاً لها على الياء بعد الكسرة، فالتقى ساكنان الياء وواو الجمع، فحذفت الياء لذلك دون الواو لدلالتها على الفائدة الزائدة، ثم قلبت كسرة الضاد ضمة ليمكن النطق بالواو مع المجانسة بينهما فصار (قاضون)" [3].

٢٥ - يغلب على أسلوبه في شرحه للمتن السهولة واليسر والوضوح، كما أنه طُبع على سليقة المُعلّم، ومن مظاهرها اتباعه منهج المحاورة، وهو أن يأتي بالمسألة النحوية في صورة السؤال والجواب، كأن يقول: فإن قيل...، أو: ولقائل أن يقول....، أو: فإن قلت...، أو: لا يقال... لأنا نقول، وهكذا، وهذا المنهج غالب في الشرح يكاد لا تخلو صفحة منه، كما يلاحظ على أسلوبه تأثره بالمنطق، وهذا واضح في استعماله الألفاظ والمصطلحات المنطقية كـ الحد، والجنس، والفصل، والماهية، والنوع، والخاصة، والدور، والتسلسل... [4].

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

رابعا: مصادره

تيسر للشارح - رحمه الله - بحكم تأخره أن يطلع على كتب من سبقه، فلم يقف عند مصدر معين ينهل منه مادة كتابه، بل اعتمد على مصنفات كثيرة تضافرت جميعها في إخراج هذا السفر العظيم، والكتب التي ذكرها ابن حاجي عوض متعددة [1]، والعلماء الذين سمّاهم كثيرون[2]، ولعله عند شروعه في شرح الكافية قد نظر إلى الكتب التي لها علاقة بالمشروح، ويأتي في مقدمة هذه الكتب: شرح ابن الحاجب، وشرح ركن الدين بن شرف شاه الإسترابادي، وشرح جلال الدين الغجدواني، وهذه الشروح من المصادر المهمة عنده، فهو ينقل منها نصوصا كاملة، ويحيل عليها كثيرا، ثم يأتي بعد ذلك باقي شروح الكافية التي تيسر للشارح الوقوف عليها، ثم باقي المصادر الأخرى، حيث لم يقتصر ابن حاجي عوض على شروح الكافية فقط، بل إنه اعتمد على غيرها، وكان من أهمها، الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والإيضاح لأبي علي، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، وشروح اللباب، ومنها: شرح لب الألباب لنقره كار، والعباب في شرح اللباب، وشرح اللباب لقطب الدين القالي، والتسهيل، وشرحه لابن مالك، وغيرها كثير، هذا وقد بين لنا - رحمه الله - هذه المصادر على سبيل الإجمال، فقال في مقدمة كتابه: "... فوجهت ركاب النظر... بالسعي الكامل في مطالعة الشروح، والجهد القوى في الاستخراج من الأصول والفروع،... ثم قال: هذا لعمري لعليل النحو عافية، كما أن مشروحه لدليله كافية، كتاب فيه حقائق شروح لب الألباب، ودقائق أسرار العربية وشرح اللباب، جامع لفوائد شروح المشروح... تسهيل لمن أراد التسهيل وفوائده، وتكميل لما يذكر في المختصرات وعوائده، وبالجملة كان مختصرا حاويا لزبدة ما تكمله علماء النحو، ولا سيما كلام المصنف في شرح المفصل وغيره... "[3].

ولا يمكن في هذه العجالة تحديد كل مصادره فهذا أمر صعب، لذا سأكتفي بذكر بعض هذه المصادر، مع ذكر نماذج منها، وبيان موقفه من هذه المصادر، والله الهادي إلى الصواب، أولا: الكتب التي لها علاقة بالمشروح، ومنها:

١- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب:

أكثر الشارح - رحمه الله - من النقل عنه، وأفسح لأقوال ابن الحاجب مكاناً كبيراً في الشرح، ولا أكون مغاليا إذا قلت: إنه يكاد لا تخلو صفحة من الكتاب إلا وفيها قول لابن

---

(١) انظر: فهرس الكتب.
(٢) انظر: فهرس الأعلام.
(٣) انظر: مقدمة الشارح قسم التحقيق.

الحاجب سواء صرح الشارح بذلك أم لا، وكان الشارح يشير إلى شرح ابن الحاجب بقوله: قال المصنف، أو: كذا في شرح المصنف، ومن أمثلة ما أخذه عنه:

أ - في باب الممنوع من الصرف وعند كلامه على الجمع وان شرطه: صيغة منتهى الجموع قال: "... قال المصنف: وهذا أولى من قول الأكثرين بأنه جمع لا نظير له في الأحاد، لكونه منقوضا بـ (سراويل) عكسا وبـ (أفلس) طرداً". (١)

ب - في مبحث الصفة المشبهة وعند كلامه عن الصيغتين الممتنعتين بالاتفاق قال: "... والثانية منها: ما أضيف فيه المعرف إلى المجرد عن الإضافة واللام نحو: الحسن وجهه، بجر (وجه) بإضافة (الحسن) إليه أيضا، وإنما امتنعت لأن فيها إضافة المعرف باللام إلى النكرة، وهي عكس ما ينبغي في باب الإضافة، كذا في شرح المصنف". (٢)

٢ – شرح الكافية للإستراباذي (الشرح المتوسط):

من أهم مصادر الشارح(٣)، وقد أكثر - رحمه الله - من النقل عنه، وأضحى لأقواله مكانا كبيرا في الشرح، وكثيرا ما كان يورد اعتراضات صاحب المتوسط على ابن الحاجب ويردها، ومن أمثلة ما أخذه عنه، عند حديثه على الكلام وأنه ما تضمن كلمتين بالإسناد قال: "... قال في المتوسط: ولا يشكل الحد بمثل (قائم أبوه) في قولنا: زيد قائم أبوه، فإنه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين بالإسناد؛ لأنه ليس إسنادا بالتفسير المذكور، لأنه لا يصح السكوت على (قائم أبوه)، تم كلامه... ". (٤)

٣ – شرح الكافية لجلال الدين الغجدواني:

من أهم مصادر الشارح - رحمه الله - بل هو من أكبر مراجعه، ومن أمثلة ما أخذه عنه عند شرحه لتعريف الكلمة وأنها لفظ وضع لمعنى مفرد قال: "... والمعنى في اللغة القصد والإرادة، مصدر من: عنى يعنى، يقال: عليت بقولي كذا، أي: قصدته، وهو ههنا بمعنى المفعول وليس بلفظه مفعولا، وإلا لكان مشددا كالمرقيّ، كذا في الغجدواني". (٥)

٤ – شرح الكافية للرضي:

نقل الشارح نصوصا كاملة منه دون إشارة إلى الرضي، ومن أمثلة ما نقله عنه:

أ - في باب النعت قال: "والموصوف أخص، قال بعضهم: المراد بكونه أخص أن

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح المصنف ٢٩١/١.
(٢) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح المصنف ٨٤٢/٣.
(٣) انظر: فهرس الأعلام، وفهرس الكتب.
(٤) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الشرح المتوسط ص ٧.
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح الغجدواني ص ٦.

يكون أعرف من الصفة بحسب درجات التعريف ". [1]

ب - في باب المصدر وعند كلامه على أنه لا يتقدم معموله قال: " وجوّز بعضهم ذلك في الظرف كما في قوله تعالى:{فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ} [2] وقوله:{وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ}[3] والوقوع أول دليل على الجواز ". [4]

٥ - شرح الكافية لابن القواس:

نقل الشارح منه بعض النصوص دون أن يشير إليه، ومن أمثلة ما نقله عنه، في باب الممنوع من الصرف وعند شرحه لقول ابن الحاجب في عدد العلل: " وهذا القول تقريب " قال: "... وقيل يجوز أن يكون معناه: إن ذكر العلل التسع منظومة تقريب على فهم المتعلم " [5].

٦ - التحفة الشافية لتقي الدين النيلي:

من شروح الكافية التي اعتمد عليها الشارح وقد ذكره مرتين[6]، ومنها عند حديثه عن المضمر عامله على شريطة التفسير قال: " وليس مثل قولنا: أزيدٌ ذُهب به منه، فالرفع لازم على الابتداء، والجملة بعده خبره، خلافا للسيرافي، وابن السراج، فإنهما ذهبا إلى أن يكون موضع الجار والمجرور في مثل ذلك نصبا لا رفعا، ويكون المفعول الذي لم يسم فاعله المصدر الذي تضمنه الفعل، كأنه قيل: ذُهب ذهاب بزيد، فحينئذ يجوز أن يعمل النصب في (زيد) لو سلط عليه بواسطة الحرف، وفيه نظر: لأن هذا مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل، وهو لا يتضمن مصدراً غير مُختص، ولا يُسند الفعل إلى المصدر الغير المختص منطوقا به لعدم الفائدة، فكيف إذا لم يكن منطوقا به، كذا في التحفة، والفوائد ". [7]

٧ - شرح الكافية للأصبهاني:

نقل عنه في أكثر من موضع[8] ولم يشر إلى صاحبه، ومن أمثلة ما أخذه عنه في باب: مفعول ما لم يسم فاعله وعند كلامه على شرطه، وهو: أن تُغير صيغة

---

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الرضي ٢/٣٣٤.
(٢) سورة الصافات من الآية (١٠٢).
(٣) سورة النور من الآية (٢).
(٤) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الرضي ٣ /٤٧٥.
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح ابن القواس ص ٥١.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق، وانظر: التحفة الشافية ص ٢٤٦ رسالة دكتوراه.
(٨) انظر: قسم التحقيق.

الفعل إلى فُعل، أو يُفعل، قال: "... المراد أن تُنقل صيغة الفعل إلى لفظ فُهم منه معنى (فعل) بأن يكون المعلوم مجهولاً، والتخصيص بذكر (فعل) لأصالة الثلاثي، فحينئذ يندرج فيه: استُخرج، وتُدحرج، وغيرهما مما زاد على الثلاثي ومنه معتل العين مثل (قيل)، وسقط بهذا أيضا ما قيل: إن قوله: (أن تُغير صيغةُ الفعل) إلخ لا يصلح أن يكون شرطا؛ لأن معنى هذا الكلام: أن يحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه، وهو داخل فيه، والشرط يجب أن يكون خارجا". [1]

٨ – شرح الكافية لنجم الدين العجمي:

ذكره مرة واحدة [2]، ونقل عنه في بعض المواضع دون إشارة[3]، ومن أمثلة ما نقله عنه: في باب الإضافة وعند حديثه عن تقدير حرف الجر في الإضافة قال: "شرطه، أي: شرط ذلك التقدير أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية اسما مجرداً عنه تنوينه... وإنما اشترط ذلك التجريد لأجلها أي: لأجل الإضافة لا لعلة أخرى... قال بعض الشارحين للكافية: "هذا تفسير للمخفوض بإضافة اسم إليه، والغرض منه بيان القدر المشترك بين المعنوي واللفظي، ولا يمكن التشريك بينهما إلا في ذلك الغرض، وليس الغرض من تعريفه به تمييز كل واحد من نوعي الإضافة عن الآخر، إذ لا يمكن ذلك إلا بمميز، ولا مميز معه، فإذا أريد تمييزه مُيز بأخص من ذلك". [4]

ثانيا: المصادر الأخرى التي اعتمد عليها ابن حاجي عوض، ومنها:

١ – الكتاب لسيبويه: أخذ عنه - رحمه الله - في عدة مواضع منها:

أ - عند كلامه على حذف ناصب المفعول المطلق ومنه إذا وقع مكرراً في موضع خبر فيما لا يصلح أن يكون خبراً قال: "... أما الضابط المذكور والتكرير والأمر بخلافه، فإن سيبويه قد صرّح بالتكرير مع الضابط المذكور في أمثلة هذا الباب، موردا: ما أنت إلا قتلا قتلا، وما أنت إلا الضرب الضرب، وما أنت إلا سيراً سيراً". [5]

ب - عند كلامه على أفعال المقاربة ومنها (عسى) قال: "قال سيبويه: عسى ولعل طمع وإشفاق". [6]

---

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح الكافية للأصبهاني ص ١٥٩ رسالة دكتوراه.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح العجمي ص ٤٤٤ رسالة دكتوراه.
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الكتاب ١/٣٣٥.
(٦) انظر: الكتاب ٤/٢٣٣.

٢- شرح الكتاب للسيرافي: نقل عنه في بعض المواضع [١] ومن أمثلة ما نقله منه:

أ - في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على (سراويل) وعلة منعه قال: "قال السيرافي: سروالة لغة في السراويل، إذ ليس مراد الشاعر: عليه من اللؤم قطعة من خرق السراويل". [٢]

ب - عند حديثه على إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إذا كان له معمولان غير ما أضيف إليه نحو: زيد معلم عمرو وإياد أفضل العلماء، قال: "... قلت: هذا على مذهب أبي علي الفارسي، ويلزمه جواز حذف معمولي باب (أعلمت) فالأجود كما قال السيرافي: إن اسم الفاعل إنما عمل في المفعول الثاني في باب علمت، والثالث في باب أعلمت ضرورة، حيث لم يكن الإضافة إليه، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل". [٣]

٣ - المقتضب للمبرد: نقل عنه في بعض المواضع [٤]، ومنها: في باب الإضافة، وعند حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم قال: "وأجاز المبرد أن يقال: أخيّ وأبيّ برد لامهما للإدغام". [٥]

٤- الإيضاح لأبي علي: وقد صرح به الشارح أكثر من مرة، ومنها في باب التنازع قال عند حديثه على قول الشاعر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ::: كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

: "... فإن قلت: إثبات المدّعى إنما يمكن على تقدير جعل واو (ولم أطلب) للعطف، أما على تقدير جعلها للحال كما ذهب إليه صاحب الإيضاح فلا، لأن المعنى حينئذ: كفاني قليل من المال في حال كوني غير طالب له، فلا يلزم منه إثبات الطلب المنافي لعدم الطالب اللازم من عدم السعي لعدم العطف على جوابها!". [٦]

٥- المقتصد في شرح الإيضاح: وذكره مرة واحدة في باب جزم الفعل المضارع فقال عند حديثه على مجيء فعل الجزاء مضارعا مع كون فعل الشرط ماضيا، وجواز الوجهين في الجزاء قال: "... وأما الرفع كما في قول زهير:

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةٍ ::: يقول لا غائب مالي ولا حَرِمُ

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ١٢٥/٢، رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بالجامعة، برقم / ١٤٥٧، تحقيق د / أحمد صالح أحمد دقماق.

(٣) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح الكتاب ٢٠٤/٣ طبعة دار الكتب.

(٤) انظر: فهرس الأعلام.

(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: المقتضب ٣٦٢/١.

(٦) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الإيضاح ص ٦٧.

فعلى الأمر الاستحسانى كما قال عبد القاهر: إن الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم فى الشرط المتبوع حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فى عدم ظهور الجزم... " [1].

٦- المفصل للزمخشرى: ذكره مرة واحدة [2]، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة [3] وسلها:

أ - فى باب المفعول له وعند كلامه على شروط نصبه قال: " قال بعضهم: " إن فى انتصابه ثلاثة شرائط " وجعل الشرط المذكور متضمنا الأمرين: المصدر وفعل فاعل الفعل المعلل " [4].

ب - فى باب الحروف المشبهة بالفعل وعند كلامه على إلحاق (ما) لهذه الحروف قال: "... قال بعضهم: جعل (ما) كافة وهذه الحروف ملغاة أولى فى (إن) و(أن) و(لكن)، وجعل (ما) ملغاة وهذه الحروف معملة أولى فى (ليت) و(لعل) و(كأن) لأن فى هذه الثلاثة قوة القرب من معنى الفعل لأن معناها: تمنيت، وترجيت، وشبهت، بخلاف الثلاثة الأولى فإنها لتأكيد معنى الجملة " [5].

٧- المصباح للمطرزى: وأشار إليه مرة واحدة وذلك عند حديثه عن عمل الصفة المشبهة قال: "... وأما وجه تشبيه عملها بعمل الماضى حينئذ، صرّح صاحب المصباح فى تشبيه عمل (كريم اباؤه) لا بـ (يكرم اباؤه)... " [6].

٨- شرح المفصل لابن يعيش: ذكره مرتين [7]، ونقل عنه فى موضعين دون إشارة [8] ومن أمثلة ما أخذه عنه:

أ - فى باب اسم الإشارة وعند كلامه على مراتب الإشارة قال: "... وقيل: لأن حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه، فإذا زاد بعدُ المشار إليه أتوا باللام مع الكاف ليستفاد باجتماعهما زيادة فى التباعد لأن زيادة اللفظ وقوته على قدر زيادة المعنى " [9].

---

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر: المقصد ٢ /١١٠٣.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: ص ٣٧٧ من قسم التحقيق، وانظر: المفصل ص ٩٣.
(٥) انظر: ص ٩٢٥ من قسم التحقيق، وانظر: المفصل ص ٣٧٦.
(٦) انظر: ص ٧٤٢ من قسم التحقيق، وانظر: المصباح ص ٧٢.
(٧) انظر: ص ٦٠٤، ٧٨٧ من قسم التحقيق.
(٨) انظر: ص ٥٩٦، ٩٠٥ من قسم التحقيق.
(٩) انظر: ص ٥٩٦ من قسم التحقيق، وانظر: ابن يعيش ٣ /١٣٤.

ب - في باب الموصول وعند كلامه على الألف واللام في اسم الفاعل والمفعول قال: قال ابن يعيش: مجرد كون الألف واللام بمعنى الذي لا يفيد الاسمية فيهما، ألا ترى أن واو (مع) ليست باسم مع كونها بمعنى (مع)، وأيضا لو كان اسما لكان له محل من الإعراب، ولا خلاف في أنه لا موضع له من الإعراب، إذ لو كان كذلك لكان موضعه في قولنا: جاءني الضارب، رفعا، بأنه فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير ما يجوز، وكذلك في: مررت بالضارب، يلزم انجراره وذلك لا يجوز " [1].

٩ - **الإيضاح في شرح المفصل**: من أهم مصادر الشارح، وقد نقل عنه - رحمه الله - في أكثر من موضع [2]، ومن جملة ما أخذه عنه:

أ - في باب المبتدأ والخبر، وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال في قوله تعالى:{وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ} [3]: "... وقد منع بعضهم كون التخصيص في الآية بالصفة لفظا، بل جعل المصحح كون (العبد) في معنى العموم لأنه في تقدير: كل عبد مؤمن، كذا نقل عن المصنف " [4].

ب - في مبحث المنادى قال: " وكذلك يخفض بلام التعجب كما في قولهم: يا لله للماء ويا للدواهي، وأما عدم ذكره إياها فلعله بناءً على ما ذكر في إيضاح المفصل: " من أن لام التعجب ليست بداخلة على المنادى في الحقيقة، لعدم صدق مفهوم المنادى لما دخل عليه لام التعجب، وإنما المراد من قولهم: يا لله للماء ويا للدواهي: يا قوم، أو: يا هؤلاء اعجبوا لله للماء أو للدواهي، ولذلك سُمّيت لام التعجب، بخلاف المستغاث به فإنه في الحقيقة مطلوب الإقبال " [5].

١٠ - **الأمالي لابن الحاجب**: وصرح بالنقل عنه في ثلاثة مواضع [6]، ومنها: في باب النعت قال: " وأما الاعتراض الوارد بأن التأكيد المعنوي مثل (كلهم) في: جاءني القوم كلهم، فإنه يدل على معنى في المتبوع وليس بصفة! فأجاب عنه المصنف في أمالي الكافية بأنه: إن كان (كلهم) دالا على معنى في المتبوع فليكن (زيدا) الثاني في قولك: جاءني زيد زيد، دالا على معنى في المتبوع وليس كذلك... " [7].

---

(١) انظر: ص ٦٠٤ من قسم التحقيق، وانظر: ابن يعيش ٣ /١٤٤.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) سورة البقرة من الآية (٢٢١).
(٤) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٤.
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٥.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الأمالي ٣ /٦٥.

١١ – التسهيل: نقل - رحمه الله - عنه في أكثر من موضع [١]، ومن أمثلة ما أخذه عند كلامه عن إعمال اسم الفاعل قال: "... ثم اعلم أن صاحب التسهيل قال: ولا يعمل من اسم الفاعل غير المعتمد على صاحب مذكور، أو منوى، أو على نفي صريح، أو مؤول، أو استفهام موجود أو مقدر" [٢].

١٢ – شرح التسهيل: ذكره أربع مرات [٣]، ونقل عنه في بعض المواضع دون إشارة [٤] ومن أمثلة ما نقله عنه في باب العطف وعند حديثه عن العطف على معمولي عاملين مختلفين قال: "... قال في شرح التسهيل: الأصح المنع مطلقا؛ لأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمتعد واحد، وذلك لا يجوز، وأيضا الأكثر على منعه فموافقتهم أولى" [٥].

١٣– لباب الإعراب للإسفراييني: صرح به في أربعة مواضع [٦]، ونقل عنه في بعض المواضع دون إشارة [٧]، ومن أمثلة ما نقله عنه:

في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على بيان أن التصغير بأي سبب يُخل من الأسباب وبأي سبب منها لم يُخل، ذكر أن الاسم بالتصغير ينتقل إلى الوصفية، وإذا انتقل إلى الوصفية فخليق به أن يخل مع العلمية؛ لأن الوصفية لا تجامع العلمية للتضاد بينهما، ثم قال: "... أجاب صاحب اللباب بأن يقول: إنهم لم يفرقوا بين المصغر والمكبر في اعتبار العلمية وقالوا: طلحة غير منصرف للعلمية والتأنيث، كذا طُليحة للسببين" [٨].

١٤ – الضوء للإسفراييني: نقل عنه في ستة مواضع [٩] ومن أمثلة ما أخذه عنه:

في باب (نعم وبئس) وعند كلامه على اللام في فاعلهما هل هي للعهد أو للجنس؟ قال: "... فإذا قلت: نعم الرجلان زيد وعمرو، فقد قصدت كل رجلين، ولا تقول: نعم الرجل زيد وعمرو، وإن كان المراد باللام الجنس، لأنك إذا أردت أن يكون في اللفظ دليل على أنك تريد اثنين فكأنك قلت: رجلان، ثم أدخلت عليه اللام فاستغرق الجنس لمجموعهما، وكذا الجمع في قولك: نعم الرجال إخوتك، كذا في الضوء" [١٠].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق، وانظر: التسهيل ص ١٣٦.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: ص ٥٩، ٥٣٢، ٩١٦ من قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح التسهيل ٣ /٣٧٨.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) انظر: قسم التحقيق، وانظر: لباب الإعراب ص ٢١٩.
(٩) انظر: قسم التحقيق.
(١٠) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الضوء ص ٤٠٣، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بالقاهرة.

١٥- **الإقليد فى شرح المفصل - لتاج الدين أحمد بن محمود الجنـــدى:** ذكره مرة واحدة فى باب الموصولات عند حديثه عن (ما) الموصولة وأنها لغير أولى العلم فى الأصل، وقد تقع على ذوى العقول فى الظاهر، وتكون فى الحقيقة واقعة على صفاته ومن ذلك ما حكى عن أبى هريرة (سبحان ما سبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا) قال: " وفى الإقليد: (ما) فى الموضعين كأنه ينبئ عن عظمة شأن الله؛ لأن (ما) هنا لإرادة معنى الوصف، فكأنه قيل: ليس من شأنكن أن تكن مسخرات لنا فسبحان الملك القادر الذى سخركن بكمال ملكوته وتمام قدرته "[١].

١٦ - **المقاليد - لتاج الدين أحمد بن محمود الجندى:** ذكره ثلاث مرات [٢] ومنها: فى باب حروف الجر عند كلامه على رُبَّ وهل هى اسم أو فعل؟ قال: " فإن قلت: مذهب الكوفية أولى لوجهين أحدهما: أنها فى مقابلة (كم) الخبرية وهى اسم فكذا ما يقابلها، والثانى:.... ثم قال: أجاب عن الأول صاحب المقاليد: بأن حرف الجر يدخل على (كم) نحو: بكم رجل مررت، دون (رب) وهذا آية لامسية (كم) دون (رب)... "[٣].

١٧ - **التخمير فى شرح المفصـــل:** صرح به فى موضع واحد [٤]، ونقل عنه فى بعض المواضع دون إشارة [٥]، ومن أمثلة ما نقله عنه: فى باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على عدد العلل والخلاف الذى فيه قال: " وقال بعضهم: إنها اثنتان: الحكاية والتركيب "[٦].

١٨ - **شرح اللباب لقطب الدين السيرافى الفالى:** وهو من أهم مصادره، ونقل عنه فى عدة مواضع [٧]، ومن أمثلة ما نقله عنه: عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة قال: " وانحصاره فى الثلاثة بحكم الاستقراء إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها، كذا قال الفالى "[٨].

برقم / ٧٣٤، تحقيق د / حسين البدرى الذكى.

(١) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الإقليد فى شرح المفصل للجندى ص ٧٠٤، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة برقم / ٤٣٤٤، تحقيق د / محمود أحمد على الدرويش.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر: قسم التحقيق، وانظر: المقاليد للجندى ل ٥٦ / ب مخطوط بمكتبة الأزهر الشريف برقم ٧٩٨ / ٥٨١٤.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) انظر: قسم التحقيق.

(٦) انظر: قسم التحقيق، وانظر: التخمير لصدر الأفاضل الخوارزمى ٢٠٩/١ [رسالة].

(٧) انظر: قسم التحقيق.

(٨) انظر: قسم التحقيق وانظر: شرح اللباب ل٣٠٦/ ب مخطوط بمكتبة الأزهر برقم ٧٣٩١/٩٤٦.

١٩ – **العباب في شرح اللباب**: ونقل عنه في بعض المواضع [١]، ومنها: في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على علة التأنيث وشرطه قال: "... قال السيد عبد الله: واعلم أنه اشترط فيه أيضا ألا يكون منقولا عن المذكر في الأصل، وألا يكون تأنيثه محتاجا إلى تأويل غير لازم، لأن (رباب) اسم امرأة إذا سمي به مذكرا انصرف؛ لأنه قيل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم، وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التأنيث نحو (رجال) فإنه لو سمي به مذكرا انصرف؛ لأن تأنيثه لأجل تأويله بالجماعة وهو تأويل غير لازم لجواز أن يؤول بالجمع فيكون مذكرا " [٢].

٢٠ – **شرح لب الألباب**: ونقل عنه في أكثر من موضع [٣]، ومنها: عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب قال: "... وأراد بالعامل: عامل الاسم فلا يرد النقض عليه بخروج عوامل الفعل عن التعريف؛ لأن عامله ليس سببا لمقتضى إعرابه، إذ ليس في الفعل مقتضى الإعراب، بل إعرابه على سبيل التبع، كذا قال السيد " [٤].

ثانيا كتب البلاغة، ومنها: **دلائل الإعجاز لعبد القاهر**: أشار إليه مرة واحدة في باب المبتدأ والخبر عند حديثه على مسوغات الابتداء بالنكرة كما في (شر أهر ذا ناب) قال: "... مع أن عبد القاهر قال: قدم (شرٌ) لأن المعنى: أن الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير" [٥].

ثالثا: كتب القراءات، ومنها: **الكشف لمكي**: وأشار إليه مرة واحدة في باب أسماء الأفعال عند حديثه على ما كان على وزن (فعال) وآخره راء قال: "... إلا ما في آخره راء نحو (حضار) فإن أكثر بني تميم وافقوا الحجازيين في بنائه، وإن كان قليل منهم يعربه عملا بالقياس، إذ لا فرق بين ما في آخره راء وبين غيره في موجب البناء، وذلك لأن في البناء على الكسر يتحقق موجب الإمالة المقصودة في كلامهم، لأن الإعراب لا ينفي لزومه على الكسر، والإمالة في مثل (حضار) لا يتأتى إلا به فاختير البناء على الكسر ما هو المقصود في كلامهم، كذا في الكشف " [٦].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق، وانظر: العباب في شرح اللباب لنقرة كار، ص ٣١٥ رسالة.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق، وانظر: شرح لب الألباب لنقرة كار، ص ٦٣ [رسالة].
(٥) انظر: قسم التحقيق، وانظر: دلائل الإعجاز ص ١٤٣.
(٦) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الكشف لمكي ١/١٧١ - بتصرف -.

رابعا: كتب التفسير، ومنها: الكشاف: وذكره ثلاث مرات[1]، ومنها: عند حديثه على تقديم الحال على صاحبها المجرور، كما فى قوله تعالى:{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا كَافَّةً لِلنَّاسِ}[2] قال: "... ويحتمل أن يكون صفة لمصدر محذوف، أى: وما أرسلناك إلا إرسالة كافة، أى: شاملة لجميع الناس، كما ذهب إليه صاحب الكشاف - [3].

هذه أهم مصادر الشارح فى شرحه، والتى كان يعتمد عليها، لكن من الملاحظ أن عمدته فى ذلك كانت الكتب التى لها صلة بالمتن المشروح، أعنى الكتب التى تناولت الكافية بالشرح، وفى مقدمتها شرح ابن الحاجب، وشرح جلال الدين الغجدوانى، والشرح المتوسط، ولذلك نجد الشارح وقد أفسح لأقوالهم فى شرحه مجالا كبيرا، فنقل نصوصا كاملة دون تغيير [4]، كما أنه اعتمد عليها فى تعريفاته وتعليلاته، وهو فى نقله كان لايكتفى بالنقل، بل إنه كان يناقش ويرد مبينا وجهة نظره [5]، ويلاحظ أيضا أنه كان دقيقا فى نقله وفى نسبة النصوص إلى أصحابها، فقد حرص على بيان أول نقله ونهايته حيث كان يقول: إلى هنا لفظه، أو: تمّ كلامه.

* * * * *

العامل وموقف ابن حاجى عوض منه

يختلف إعراب الكلمة حسب موقعها فى الجملة، فمرة تكون مرفوعة، وأخرى تكون منصوبة، ومرة تكون مجرورة، ومرة تكون مجزومة، وهذا الاختلاف من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشىء آخر [6]، فالعامل فى الحقيقة هو المتكلم؛ لأنه يؤثر فى آخر الكلمة، ويجعله على كيفية مخصوصة [7]، لكن لابد من مصاحبة هذه الكلمة فى أحوالها المختلفة لنوع معين من الأدوات، له أثره فى هذا التغيير، وذلك هو العامل.

يقول الرضى: "ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم، فسُمّى عاملا؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) سورة سبأ من الآية (٢٨).
(٣) انظر: قسم التحقيق، وانظر: الكشاف ٣/٢٦٠.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: الخصائص ١/١١١، دار المعارف.
(٧) انظر: شرح الفريد للعصام الإسفراييني ص ١٢١.

فى الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأى الكلام... »[1].

ويقول فى موضع آخر: "... فالموجد - كما ذكرنا - لهذه المعانى هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها، فلهذا سميت الآلات عوامل »[2].

وقد قسم النحاة العامل إلى قسمين رئيسين: لفظى، ومعنوى، وبنوا تقسيمهم على أساس أن العمل إذا كان أثرا للفظ فى التركيب يمكن نسبة العمل إليه سُمّى العاملُ لفظيا، أما إذا كان الباعث عليه معنى ذهنيا لا يدل الكلام عليه بلفظ من ألفاظه فإن العامل هنا يسمى عاملا معنويا [3].

والعامل اللفظى ينقسم إلى قسمين: قياسى، وسماعى.

فالقياسى هوالذى يرتكز عمله على قاعدة كلية غير محصورة الموضوع، وهو تسعة أنواع: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم القائم فى عمله، ومعنى الفعل ويدخل فيه: اسم الفعل، والظرف والجار والمجرور، والاسم المنسوب.

والسماعى وهو ما يرتكز فى عمله على السماع دون الاستناد إلى قاعدة، وهو خمسة أنواع: حروف الجر، وإن وأخواتها، ونواصب المضارع، وجوازمه، والحروف المشبهة بـ (ليس).

وأما العوامل المعنوية فيرى بعض النحاة أن لها من الأثر ما للعوامل اللفظية، فهى ترفع وتنصب وتجر، ويتجلى ذلك فى العامل فى المبتدأ، والعامل فى الفعل المضارع المرفوع [4].

وقد شغل موضوع العامل حيزا كبيرا من تفكير النحاة قديما وحديثا، وطال جدلهم حوله فسيبويه يعتبر العامل أساسا فى الكلمة، فهو الذى يحدث فيها الأثر الذى يتغير بتغير العوامل، فيقول: « هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهى تجرى على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجارى الثمانية يجمعهن فى اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصبُ والفتح فى اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجر والكسر فيه

---

(١) انظر: شرح الرضى ٥٧/١.

(٢) السابق ٦٥/١.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب المصباح فى النحو - د / عبد الحميد السيد طلب ص ٨.

(٤) انظر: مقدمة تحقيق المصباح ص ٨.

ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب... "[1].

وابن جني، والرضي يريان أن العامل في الكلمة والمحدث للأثر في نهايتها هو المتكلم، وأن نسبة العمل إلى الفعل إنما هو للتقريب والتيسير، يقول ابن جني: "وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُريُوك أن بعض الفعل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كـ: مررت بزيد، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره... "[2].

ويقول الرضي: "... ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمي عاملا، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر..."[3].

ومع عناية النحاة بالعامل فقد وجدنا من ينادي بإلغاء نظرية العامل التي جعلت النحاة يكثرون من التقدير، وقد حمل لواء هذا الاتجاه ابن مضاء القرطبي، الذي بدأ كتابه (الرد على النحاة) برفض هذه النظرية، فيقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك: ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه (ضرب)... "[4].

ويمضي ابن مضاء في بيان رأيه، فيذكر أن العمل لا يصح أن ينسب إلى لفظ أو إلى

---

(١) انظر: الكتاب ١٣/١.
(٢) انظر: الخصائص ١/ ١١٠.
(٣) انظر: الرضي ٥٧/١، وانظر: ٦٥/١.
(٤) انظر: الرد على النحاة ص ٧٦.

متكلم وإنما العمل لله وحده، فيقول: " وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية... "[1].

وابن مضاء في هذا متأثر بالنزعة الظاهرية التي كانت سائدة في عصره، والتي كانت متمسكة بظاهر النص، مع إنكار كل رأي لا يستند إلى دليل.

وقد تأثر بعض الباحثين المحدثين بهذا الاتجاه الذي نادى به ابن مضاء، فساروا على دربه في رفض وإنكار نظرية العامل، ومنهم: الأستاذ / إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو وعبد المتعال الصعيدي في كتابه: النحو الجديد.

على أن في إنكار نظرية العامل إنكاراً للنحو كله؛ لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية المختلفة، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله [2].

* * * * *

موقف ابن حاجي عوض من نظرية العامل

سلك ابن حاجي عوض مسلك من سبقه من النحاة المتقدمين في إثبات نظرية العامل، ومن ذلك:

أ – ذكره بعض أصول هذه النظرية، ومنها:

١ – مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول.

في مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على عامل الرفع فيهما قال: " وذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، ولهم في هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له منه لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما في صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عامليه ومعموليه لكل منهما في الآخر كما في قوله تعالى:{أَيَّامًا تَدْعُوا}[3] وقوله تعالى:{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ}[4].

وفيه نظر من وجوه: أما أولا: فلأنا لا نسلم أن ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما في الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل في الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

---

(١) انظر: السابق ص ٧٧.

(٢) انظر: تاريخ النحو وأصوله - د/ عبد الحميد السيد طلب، ص ٣١٨.

(٣) سورة الإسراء من الآية (١١٠).

(٤) سورة النساء من الآية (٧٨).

وأما ثانيا: فلأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذُكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال "[1].

٢ – الأصل في العمل الفعل.

في مبحث المبتدأ والخبر وعند كلامه على وقوع الظرف خبرا قال: " وما وقع من الخبر ظرفا سواء كان ظرف زمان لكن لا مطلقا بل بشرط أن يقع خبرا عن حدث غير مستمر نحو: القتالُ يومُ الجمعةِ،... أو ظرف مكان، هذا أيضا ليس على الإطلاق، بل إذا لم يكن متوغلا في الإبهام، بأن يكون غير مختص بشيء إما بالوضع أو بالقطع عن الإضافة نحو: زيد عندك، فلا يقال: زيد في مكان، وزيدٌ من قبل، لعدم الفائدة.

أو جاراً ومجروراً نحو: بِشرٌ من الكرام... فالأكثر انه، أي: الظرف، مقدر بجملة، أي: متعلق بالفعل الكائن مع فاعله جملة؛ لأن الظرف لكونه معمولا لابد له من متعلق عامل فيه، والأصلُ في العمل الفعلُ... "[2].

٣ – عامل النصب أصالة هو الفعل.

في مبحث المفعول المطلق وعند كلامه على مواضع حذف الفعل الناصب له وجوبا قال: " قوله: مثل: ما أنت إلا سيراً، مثال للمفعول المطلق الواقع مثبتا وهو (سيراً) بعد النفي الداخل على اسم، لا يكون ذلك المفعول المطلق خبراً عن ذلك الاسم وهو (أنت)؛ إذ لا يمكن حمل السير عليه، وإنما وجب الحذف عند وجود هذا الضابط لوجود القرينة وهي (ما) لأنه يطلب الخبر، ولا خبر يصلح من حيث المعنى إلا (فعل) بمعنى المصدر المذكور، والملتزم في موضعه وهو (إلا)، فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون الناصب اسم فاعل دون فعل؟.

قلت: الواقع منصوبٌ، وعاملُ النصب أصالةً هو الفعل فتقديره أولى... "[3].

٤ - العامل المعنوي إنما يُصار إليه في العاملية عند عدم العامل اللفظي.

في مبحث المجرورات وعند كلامه على العامل في المضاف إليه قال: "ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في عامل المضاف إليه، ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر، كما هو مدلول ظاهر كلام المصنف قالوا: إن عمل الجر للحروف الجارة قد ثبت، فجعل العامل هينا حرفا أيضا - ليكون عمل الجر بابا واحدا - أولى من جعله مختلفا.

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: ص ٢٢٦ وما بعدها من قسم التحقيق.
(٣) انظر: ص ٢٨٢ من قسم التحقيق.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى، واستدلوا عليه بأن العامل ههنا لا يستقيم أن يكون حرفا لكون إضماره ضعيفا، ولأنه لو كان الحرف عاملا كان ثابتا في التقدير فصار قولك: غلام زيد، بمنزلة: غلام لزيد، وليس كذلك لنكارة أحدهما وتعريف الآخر، وأيضا المضاف إليه منزل منزلة التنوين من المضاف فكما لا يجوز الفصل بين التنوين والمنوّن كذلك لا يجوز الفصل بين ما هو بمنزلتهما، ولوجب أيضا ألا يحذف تنوينه كما لم يحذف إذا ظهر الحرف.

وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف، كما هو مذهب الشيخ عبد القاهر.

هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما في الأول من الفساد، وكذلك الثاني فاسد أيضا؛ لأن العامل المعنوى إنما يُصار إليه في العاملية عند عدم العامل اللفظي، ولم يعدم ههنا... »[1].

ب – متابعته ابن الحاجب في تعريف العامل:

حيث قال: « ولما كان العامل مأخوذا في بيان حكم المعرب، ولم يكن مبينا في نفسه، احتيج إلى تعريفه، فعرفه المصنف بقوله: العامل ما به، أي: العامل شيء بسبب ذلك الشيء، يَتَقَوَّم أي: يظهر ويكتمل المعنى المقتضى للإعراب، وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة... ثم ليس المراد من التقوم التقوم المصطلح عليه في المنطق، حتى يلزم أن يكون العامل جزءا من المعنى المقتضى للإعراب، بل هو بمعنى الظهور والتكمل... فكان فاعلية (زيد) - مثلا - في: قام زيد، خفيت ونقصت قبل دخول (قام) فلما دخل هو عليه ظهرت وتكملت، فيكون العامل سببا يسبب الإعراب، والعامل المعنوى داخل فيه؛ لأن التجرد للإسناد أوجب التركيب الذي يحصل به كون المبتدأ مسندا إليه، والخبر مسندا به، فإن وقع الاختلاف في العامل في بعض الصور، فليس اختلافا في هذه القاعدة، وإنما هو اختلاف فيما يتحقق المعنى المقتضى... »[2].

ج – تناوله للعامل اللفظي والمعنوى عند حديثه عن العوامل:

فمن العامل اللفظي (الفعل)، وهو إما عامل بنفسه أو بواسطة، وفيما يلي نماذج لذلك:

* * * * *

(١) انظر: ص ٤٨٠ من قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.

العامل فى المنادى

مذهب الأكثرين من المحققين أن العامل فى المنادى هو الفعل المحذوف اللازم حذفه، وذهب البعض إلى أن عامله هو حرف النداء، وقد اختار ابن حاجى عوض رأى المحققين وذكر أن كلام ابن الحاجب يدل على ذلك فقال: " اعلم أن كلام المصنف يدل تصريحه على أن العامل فى المنادى هو: الفعل المحذوف اللازم حذفه، كما هو مذهب الأكثرين من المحققين، خلافا لمن ذهب إلى أن عامله حرف النداء، ثم إن البعض منهم علّل العمل بالنيابة، والآخر بكون تلك الحروف أسماء أفعال، وقالوا: جواز الإمالة فيها، وتعلق لام الجر بها، دليلٌ على ذلك.

والأولون ذكروا فى منع القول ممن يجعلها اسم فعل، أنه لو كان كذلك لكان له مرفوع، إذ لابد له منه وليس له مرفوع مظهر، فلابد أن يكون مضمراً، ولا يجوز أن يكون ذلك الضمير للمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم لم يوجد مستتراً فى أسماء الأفعال، ولا يجوز أن يكون المخاطب إذ ليس المعنى أن المخاطب هو الداعى، بل المدعو، ولا يجوز أن يكون الغائب، إذ لم يتقدم عليه ذكر، وهو لابد منه، مع أن المعنى ليس على أن الداعى غائب، وأن أسماء الأفعال ليس فيها أقلُّ من حرفين، والهمزة من حروف النداء حرفٌ واحد، وإذا بطل كونُ الهمزة منها، بطل كون البواقى أيضا منها، إذ لا قائل فى الفرق "[1].

* * * * *

العامل فى المفعول معه

يرى سيبويه والمحققون من البصريين أن العامل فى المفعول معه هو الفعل بتوسط الواو ويرى الكوفيون أنه منصوب على الخلاف، وذهب الأخفش إلى أنه ينتصب انتصاب الظرف، وقد اختار ابن حاجى عوض رأى سيبويه والمحققين، ورفض غيره فقال: "... ثم فى هذا الكلام دلالة على المذهب الأصح وهو مذهب البصريين، وهو: أن يكون العامل فى المفعول معه هو الفعل وإن كان لازما؛ لأنه قد قوى بالواو، فتعدى إلى المفعول كما تعدى بسائر الحروف من الهمزة والباء وغيرهما، لا كما زعمت الكوفية من أنه منصوب على الخلاف؛ لأن هذه الواو لا تقتضى المشاركة فى الفعل، فينتصب على الخلاف، ولا كما زعم الأخفش من أن الواو ليست بمقوية للفعل قبلها، وإنما هى مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة؛ لقيامها مقام (مع)، كما كان ما ينتصب من غير

---

(١) انظرْ: قسم التحقيق.

واسطة لا يلزمه أن يكون ظرفا لكونه معربا بإعراب لا يتصور فيه ظهور الإعراب، ولا كما زعم أبو إسحاق الزجاج من أن انتصابه بفعل مقدر، فالتقدير عنده: استوى الماء ولابس الخشبة[1].

* * * * *

العامل فى المستثنى

ذهب أكثر البصريين إلى أن عامل النصب في المستثنى هو الفعل بتوسط (إلا)، وذهب المبرد إلى أنه منصوب بـ (إلا)، وذهب الفراء: إلى أن (إلا) مركبة من (إنْ) و(لا) ثم خففت وأدغمت في (لا)، فتنصب في الإيجاب باعتبار (إن) وترفع في المنفي باعتبار (لا)، وقد اختار ابن حاجي عوض ما ذهب إليه أكثر البصريين وصححه فقال: "... فإن قلت: لمّا لم يكن البدل جائزاً في هذه المواضع، فماذا يعمل فيها النصب؟ قلت: اختلفوا في ذلك:

فذهب المبرد إلى أنه (إلا) بمعنى أستثنى، والفراء إلى أنها مركبة من (إنْ) و(لا) ثم خففت وأدغمت في (لا)، فتنصب في الإيجاب باعتبار (إن) وترفع في المنفي باعتبار (لا).

والصحيح ما ذهب إليه أكثر البصريين من أن العامل هو الفعل بتوسط (إلا) إن كان ثمة فعل؛ لأن هذا الفعل وإن كان لازما في بعض الصور، أو لم يتعد إلى المفعول الثاني، إلا أنه قُوِّي بـ (إلا) فتعدّى كما تعدّى بالحروف المعدية، ونظيره: نصبهم الاسم في المفعول معه بتقوية الواو، وإلا فالمستثنى منه بتلك الواسطة، وهذا هو الوجه في مثل قولك: الزيدون إلا أخاك أصحابك، وذكروا في بطلان قول الأولين وجوها كثيرة أقواها: أنه لو كان كذلك لوجب النصب، مع أنه لا خلاف في جواز الرفع والجر على البدلية، وأن جواز: قام القوم غير زيداً - بالنصب - يبطله... "[2].

ومن العوامل اللفظية الحروف، ومن الحروف ما يعمل النصب والرفع وهي (إنّ) وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، ومنها ما يعمل الجر، ومنها ما يعمل النصب، ومنها ما يعمل الجزم.

أما الحروف المشبهة بالفعل فقد ذكر ابن حاجي عوض أنها أشبهت الفعل من ثلاثة أوجه، من جهة اللفظ، والمعنى، والاستعمال، فقال: " ومنها: الحروف المشبهة بالفعل، وإنما سميت بذلك لأنها مشبهة بالفعل التام المتصرف من جهة اللفظ والمعنى، والاستعمال.

---

(١) انظُر: قسم التحقيق.
(٢) انظُر: قسم التحقيق.

أما الأول: فلكونها على ثلاثة أحرف فصاعداً ومفتوحة الأواخر.

وأما الثاني: فلتضمنها معنى الفعل فإنّ في (إنّ) معنى أكدت وتحققت، و(كأنّ) معنى شبهت، وكذلك حال غيرهما، وأيضا يقتضي الأمرين كالفعل المتعدي المقتضي فاعلا ومفعولا، وذلك لأن هذه الحروف إنما وضعت لإحداث معان في الجملة الداخلة هي عليها لم توجد فيها قبل ذلك الدخول، فقولك: زيد منطلق، إخبار عن انطلاق زيد سالم عن الأعراض العارضة، فإذا أردت إمضاءه على التوكيد أو على التشبيه أو غير ذلك من معاني هذه الحروف أدخلت عليه حرفا بحسبها، فلذلك عملت عمله من الرفع والنصب إلا أن منصوبها كان مقدما على مرفوعها لزوما إذا لم يكن طرفا؛ للفرق بينهما، على أن عملها قد ثبت على سبيل الفرعية على الأفعال، لأن الأصل فيها تقديم المرفوع على المنصوب.

والثالث: فللزومها الأسماء كالأفعال، ولحوق نون الوقاية، والتخفيف بحذف إحدى نوني (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ) و(لكنّ)»[1].

وأما حروف الجر فقد ذكر أنها إنما عملت لملازمتها الأسماء، واختص عملها الجر ليكون الأثر كالمؤثر في الاختصاص، ولأن حرف الجر إنما يقع في وسط الكلام لفظا أو تقديراً، والجر أيضا متوسط بين الرفع والنصب فتناسبا[2].

وأما نواصب المضارع فقد ذكر أنّ (أنْ) إنما عملت النصب فيه لمشابهتها (أنّ) المفتوحة المشددة من وجه، ولأنها تجعل ما بعدها في الحكم مفرداً، كما أنّ المفتوحة المشددة كذلك، وأما أخواتها وهي: لن، وكي، وإذن، فإنما تعمل النصب فيه بالحمل عليها في العمل؛ لكونه للاستقبال أيضا[3].

وأما الجوازم فذكر أنّ (إنْ) إنما عملت الجزم لكونها مقتضية للفعلين اللذين كل منهما جملة مع فاعله بسبب كون وضعها للشرط، أو أنها إنما عملت لبدل النقصان الحاصل في اللفظ على النقصان في المعنى، ثم حمل عليها (لم) و(لما) لشبههما إياها في قلب الزمان وكذلك لام الأمر و(لا) الناهية، إذ كل منهما يدخلان المضارع بنقلانه من الإخبار، كما أنّ (إنْ) تنقل الفعل من كونه مجزوما إلى كونه مشكوكا فيه، وأما حمل باقي كلم المجازاة عليها فلأن الجزم في كل منها لكونه بمعناها[4].

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

العامل المعنوى

ومنه رافع المبتدأ والخبر، وقد أفاض ابن حاجى عوض فى هذه المسألة، فذكر رأى كل فريق مع بيان حجته فقال: " وأما العامل فيهما ففيه خلاف بين النحاة، فذهب الكوفيون إلى أنهما يترافعان، ولهم فى هذا المقام كلام طويل وحاصله: أن المبتدأ لابدّ لـه من خبر، والخبر لابد لـه منه لضرورة أمر الإفادة، فالاقتضاء التام حاصل بينهما، وإذا كان الأمر على هذا عمل كل منهما فى صاحبه ما عمل صاحبه فيه، ولا يمتنع أن يكون بين الشيئين عامليه ومعموليه لكل منهما فى الآخر، كما فى قولـه تعالى:{أَيًّامَّا تَدْعُوا}[1] وقولـه تعالى:{أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ}[2].

وفيه نظر من وجوه: أما أولا: فلأنا لا نسلم أن ذلك الاقتضاء يستلزم عمل كل منهما فى الآخر، وإلا لوجب أن يعمل الفاعل فى الفعل لما بينهما من شدة الاقتضاء.

وأما ثانيـــا: فلأن ما ذكروه يستلزم المحال؛ لأن مرتبة العامل يجب أن تكون قبل مرتبة المعمول، ولو كان ما ذكر حقا لوجب أن يكون كل منهما مقدما على الآخر، وهو محال.

وأما ثالثا: فلأنا لا نسلم أن الجزم فى الفعل فى الآيتين بـ (أيًا) و(أينما) حقيقة، بل هو بـ (إنْ) وهما نائبان عنها لفظا، فلم يعملا شيئا، مع أنه على تقدير التسليم لا يلزم من الجواز هنا - لاختلاف عملهما - الجواز ثمة لعدم الاختلاف فيه.

وذهب البصريون إلى أن عامل المبتدأ هو معنى التجرد المعبر عنه بلفظ الابتداء فى القسم الأول، وكونه صفة كذلك فى القسم الثانى، فذلك معنى ليس فيه حظٌ للسان.

وأما عامل الخبر ففيه خلاف: فذهب قوم منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده أيضا، وهو منظور فيه؛ لأن أقوى العوامل - وهو الفعل - لا يجوز أن يعمل رفعين من غير اتباع، فيلزم أن لا يعمل أضعف العوامل وهو المعنى.

وذهب الآخر إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، ومنهم سيبويه، قيل: فيه ضعف؛ لأن المبتدأ اسم والأصل فيه أن لا يعمل، فضعف أمرُه فى التأثير العملىّ، وللابتداء تأثيرٌ فى العمل، وفى إضافة العمل إلى مالا تأثير لـه فيه - مع وجود ما لـه تأثير - فيه ضعف.

وذهب بعض منهم إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فيه جميعا، وفيه ضعف معلوم وجهه مما سبق.

---

(١) سورة الإسراء من الآية (١١٠).
(٢) سورة النساء من الآية (٧٨).

وبعضهم قال: إن العامل في الخبر المبتدأ، لكن لا مطلقاً بل بواسطة المبتدأ، كتسخُّن الماء بالنار بواسطة القِدْر، وأُورد عليه أن التجرد أمرٌ عدمي، فهو لا يصلح للعاملية، وأُجيب بأن العامل عندهم علامة، وعلامة الشيء كما تكون بأمر وجودي تكون أيضا بأمر عدمي واعتبر هذا في النَّوبتين المُعلَّمتين، أحدهما بالصبغ، والآخر بعدمه، مع أن كونه أمراً عدمياً ممنوع ووجود هذا المعنى في الفعل المضارع لا يوجب دخوله على القبيلين لجواز أن يكون المعنى الذي فيه غير المعنى الذي في المبتدأ، مع أنّا لا نُسلم أن دخوله عليهما يمنعه عن العمل.(١)

ومن العامل المعنوي رافع الفعل المضارع وقد أفاض ابن حاجي عوض في هذه المسألة أيضا فقال: "... ثم الظاهر من كلامه أن عامل الرفع في المضارع هو كونه مجرداً عن العوامل اللفظية الناصبة والجازمة، فهذا بخلاف ما عليه الأكثرون من البصريين فإنهم قالوا: إن ارتفاع المضارع بوقوعه بحيث يصلح وقوع الاسم فيه إما مجرداً أو مع حرف لا يكون عاملا فيه، قال المصنف في الشرح: " وهذا أقرب على المتعلم من قولهم: ويرتفع إذا وقع موقع الاسم، لأنه يرد عليه اعتراضات مشكلة وتحتاج إلى الجواب عنها ".

فأقول: الإشكالات الواردة على هذا الكلام ثلاثة: الأول: أن السين في (سيضرب) لكونه من خواص الفعل يمنع القول بأن (يضرب) فيه وقع موقع الاسم لامتناع دخول السين على الاسم.

وجوابه: أن المراد: الفعل مع السين يقع موقع الاسم، لأن السين لما صار كأحد حروف الفعل لكونه غير عامل كان الواقع ذلك الموقع هو المجموع.

الثاني: أن (يضرب) في: يضرب الزيدان، مرفوع مع أنه ليس بواقع موقع الاسم إذ لا يجوز ابتداء (ضارب الزيدان) من غير أحد الأشياء المذكورة.

وجوابه: أن مبدأ الكلام من حيث كلام الاثنين: أن يكون للفعل دون الاسم، بل جاز أن يكون ابتداء الكلام اسما في الجملة، فصدق أنه واقع موقع الاسم على الإطلاق، أي: موقع يصح أن يقع فيه اسم من الأسماء وإن لم يقع خصوص اسم، مع أنه على رأي البعض.

والثالث: أن خبر (كاد) لابد وأن يكون فعلا مضارعاً فينبغي أن لا يرتفع حينئذ لكون ذلك الموقع مما لا يصح فيه الاسم، للزوم ما ذكر، وجوابه: أن الأصل فيه الاسم، وقد عدل إلى لفظ الفعل لزوما لغرض وهو: أن (كاد) لما كان لتقريب معنى الفعل من الحال، والمناسب أن يكون خبره فعلا مضارعا، لظهور دلالته على الحال عند التجرد عن علامة الاستقبال.

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

وكون هذه الإشكالات مجابة لا ينافي أولوية كلامه.

وبخلاف ما ذهب إليه الكسائي من الكوفيين، فإنه ذهب إلى أن ارتفاع المضارع بالزائد في أوله، وهو قول فاسد؛ إذ لو كان موجب الرفع فيه ذلك الزائد لوجوب أن لا يجوز نصبه ولا جزمه مع وجوده؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع »[1].

وبعد هذا العرض يتضح لنا جليا إدراك ابن حاجي عوض لنظرية العامل، لأن النحو يقوم في معظم مسائله على العوامل النحوية، ولو جرد النحو من هذه العوامل لضاعت مقاييسه، واختلت قواعده، واضطربت مسائله.

والله أعلى وأعلم.

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.

المبحث الثانى:
أصول النحو فى: شرح الكافية لابن حاجى عوض

أصول النحو: هى الأسس التى بنى عليها، يقول الأنبارى: " هى أدلة النحو التى تفرعت منها فروعه وفصوله "[1]، وهى فى الغالب أربعة: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال [2]، وقد تربى على أكثر من ذلك، لكنها ليست على درجة واحدة فى القوة، وفى هذا المبحث سيتبين لنا موقف الشارح - رحمه الله - من هذه الأدلة.

أولا: السماع:

هو أهم أصول النحو، بل يُعدُ هو الأصل الأول من أصوله، سماه الأنبارى النقل، وعرفه بقوله: " هو الكلام العربى الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة "[3]، وقال السيوطى: " وأعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم - وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم وكافر "[4].

والشارح - رحمه الله - قد تمسك به، وكان يفزع إليه معتداً به، ولقد كان حجه فى هذا الشرح كبيراً، وتمثل ذلك فى كثرة الآيات القرآنية التى وردت فى الشرح، والاستشهاد ببعض الأحاديث النبوية، وكثرة الاستشهاد بالشعر، وكثير من أمثال العرب وأقوالهم، والشارح فى ذلك تبع لمن سبقه بحكم تأخره، وفيما يلى بيان ذلك:

أولا: القرآن الكريم وقراءاته.

أجمع العلماء على أن آيات القرآن الكريم هى الينبوع الأول فى تقعيد اللغة والاستشهاد به فهو أصدق مرجع وأصح مصدر يرجع إليه النحاة فى تقنين القوانين واستخراج الأصول، يقول الراغب الأصفهانى [5]: " ألفاظ القرآن الكريم هى لبُ كلام العرب وزبدته، وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء فى أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حذاق الشعراء والبلغاء فى نظمهم، وما عداها... كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة "[6].

---

(١) انظر: لمع الأدلة ص ٨٠.
(٢) انظر: الاقتراح ص ٢٧.
(٣) انظر: لمع الأدلة ص ٨١.
(٤) انظر: الاقتراح ص ٤٨.
(٥) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، المعروف بالراغب الأصفهانى، أديب لغوى مفسر حكيم من تصانيفه: مفردات ألفاظ القرآن، وتحقيق البيان فى تأويل القرآن، توفى سنة ٥٠٢ هـ. انظر: معجم المؤلفين ٩/٤.
(٦) انظر: المفردات فى غريب القرآن ص ٦، تحقيق / محمد سيد كيلانى، دار المعرفة، بدون.

ولقد وضع الشيخ - رحمه الله - القرآن الكريم على رأس المصادر التى عوّل عليها فنجده قد عدّ الشاهد القرآنى الأساس الأول والمصدر الموثوق به فى التقعيد واستخلاص قواعد النحو، فعلى - رحمه الله - بالشواهد القرآنية والقراءات المختلفة، لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، ومن ثمّ فقد بلغ عدد الآيات التى استشهد بها فى الشرح ثلاثمائة وثمانين اية، وأكثر الآيات مسوقة للاستدلال على قاعدة نحوية، وهى بين يدى القارئ والكتاب مليئ بذلك ومن أمثلته:

أ - استدلاله لمذهب البصريين على أن إعمال الثانى فى التنازع هو المختار، بدليل قوله تعالى:{ءَاتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا} [1] وقوله تعالى:{هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ} [2] فإنه اعمل فى الأيتين الثانى دون الأول [3].

ب - استدلاله على جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت مخصصة بالصفة لفظا، كقوله تعالى:{وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ} [4].

ج - استدلاله على جواز حذف العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ بقوله تعالى:{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} [5]، قال: - اى: ذلك منه - [6].

قد يذكر الآية استئناساً لناحية المعنى، ومن أمثلته:

أ - استدلاله على أن الكلمة فى اللغة تطلق على الكلام التام، كقوله تعالى:{وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا} [7].

ب - استدلاله على أن (ظن) إذا كان بمعنى (اتهمت) يتعدى إلى واحد كقوله تعالى:{وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ} [8] اى: بمتهم، ومعنى الاتهام: جعل الشخص موضع الظن السيئ [9].

* * * * *

(١) سورة الكهف من الآية (٩٦).
(٢) سورة الحاقة من الآية (١٩).
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) سورة البقرة من الآية (٢٢١)، وانظر: ص ٢١٦ من قسم التحقيق.
(٥) الآية (٤٣) سورة الشورى.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) سورة التوبة من الآية (٤٠)، وانظر: ص ٤ من قسم التحقيق.
(٨) سورة التكوير الآية (٢٤)، على قراءة: ابن كثير، وأبى عمرو، والكسائى.
(٩) انظر: قسم التحقيق.

القراءات القرآنية:

القراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما [1]، وفي مناهل العرفان: هي مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئتها [2].

وقد ذكر العلماء أن القراءات القرآنية من حيث السند ستة أنواع[3]:

الأول: المتواتر: وهو ما رواه جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، ومثاله ما اتفقت الطرق في نقله عن السبعة، وهذا هو الغالب في القراءات.

الثاني: المشهور: وهو ما صح سنده بأن رواه العدل الضابط عن مثله وهكذا، ووافق العربية، ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة أم العشرة، أم غيرهم من الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط، ولا من الشذوذ، إلا أنه لم يبلغ درجة المتواتر، مثاله: ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض.

ومن أشهر ما صنف في هذين النوعين: التيسير للداني، والشاطبية، وطيبة النشر.

وهذان النوعان هما اللذان يقرأ بهما مع وجوب اعتقادهما، ولا يجوز إنكار شيء منهما.

الثالث: الصحيح (الآحاد): وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر الاشتهار المطلوب، وهذا النوع لا يقرأ به ولا يجب اعتقاده، من ذلك: ما أخرجه الحاكم عن طريق عاصم الجحدري عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ: **{مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفَارِفَ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ}** [4].

الرابع: الشاذ: وهو ما خالف رسم المصحف، وإن كان إسناده صحيحاً، وقيل هو ما لم يصح سنده، وذلك كقراءة بعضهم: **(إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله)**[5].

الخامس: الموضوع: وهو ما نسب إلى قائله من غير أصل.

---

(١) انظر: البرهان للزركشي ٣١٨/١، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٢٢/١.

(٢) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ / محمد عبد العظيم الزرقاني ٤١٢/١، دار الفكر العربي

(٣) انظر: النشر ٩/١ وما بعدها، والإتقان ٢١٠/١، ومناهل العرفان ٤٣٠/١.

(٤) سورة الرحمن الآية (٧٦)، وانظر: إعراب النحاس ٣١٨/٤، والبحر ٧٦/١٠.

(٥) سورة الجمعة من الآية (٩)، ونسبت إلى عمر بن الخطاب في: مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٦.

السادس: ما يشبه المدرج من أنواع الحديث: وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير كقراءة " لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلاً مِن رَّبِّكُم فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ " [1] بزيادة لفظ " في مواسم الحج "، وقراءة " وَلْتَكُن مِنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيَستَعِينُونَ بِاللهِ عَلَى مَا أَصَابَهُم " [2] بزيادة لفظ " ويستعينون بالله على ما أصابهم ".

قال ابن الجزري في آخر كلامه " وربما كانوا يبطون التفسير في الكلام إيضاحاً لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآناً: فهم آمنون من الالتباس " [3].

* * * * *

ضابط القراءات الصحيحة

لعلماء القراءات ضابط مشهور يزنون به الروايات الواردة في القراءات، يقول ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وصح سندها ولو كان عمن فوق العشرة من القراء، فهي القراءة الصحيحة، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها "[4].

* * * * *

موقف الشارح من القراءات القرآنية

أخذ الشارح - رحمه الله - بها ولو خالفت أقيسة البصريين والكوفيين، فالقراءة سنة متبعة، وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، ولقد استشهد الشارح بالقراءات لا فرق بين المتواترة والشاذة فبنى عليها القواعد النحوية، وكان في معظمها ينسبها إلى قرائها، ومن أمثلة ما استشهد به:

أ - في باب المبتدأ والخبر وعند حديثه عن تعدد الخبر قال: " وقد يتعدد الخبر... مثل: زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ، وكقوله تعالى:{وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ " ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ " فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ}[5]

---

(١) سورة البقرة من الآية (١٩٨)، وهي قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وابن الزبير، البحر: ٢٩٣/٢.

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٠٤)، وهي قراءة عثمان، وابن الزبير، البحر: ١٩١/٣.

(٣) انظر: النشر لابن الجزري ٩/١، وراجع: مناهل العرفان ١/ ٤٣١.

(٤) انظر: النشر ٩/١، ومناهل العرفان ٤١٨/١.

(٥) سورة البروج الآيات (١٤ - ١٦).

فلفظ (هو) مبتدأ، والباقي خبره على قراءة رفع (المجيد) "[1]. وهذا مثال للمتواتر.

ب - في باب النداء قال: "وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً... مثل:{أَلاَ يَـا اسْجُدُوا}[2] على قراءة الكسائي[3] فإنه يخفف (ألا) ويقف على (يا) ويبتدئ بـ (اسجدوا) بضم الهمزة تقديره: ألا يا قوم اسجدوا، والقرينة هنا دخول حرف النداء على الفعل" وهذا مثال للشاذ[4].

ج - استدلاله على جواز الإعمال والإلغاء في (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء قال: "وقد قرئ على كلا الوجهين قوله تعالى:{وَإِذَن لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً}[5] بإثبات النون وحذفها في غير السبعة"[6].

ولم ينسب رحمه الله شيئا من القراءات إلى غير أصحابها، بل كان دقيقاً في ذلك.

* * * * *

ثانيا: الاستشهاد بالحديث الشريف

الحديث الشريف هو الأصل الثاني في الاحتجاج بعد القرآن الكريم، وقد كثر الكلام حول الاحتجاج به، وتضاربت الآراء والأقوال، فابن الضائع[7] ينقل عنه السيوطي أنه علل عدم احتجاج النحويين الأوائل بالحديث بكونه مرويا بالمعنى، يقول السيوطي: "قال ابن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه

---

(١) قرأ حمزة، والكسائي، والحسن، وعمرو بن عبيد، وابن وثاب، والأعمش، والمفضل عن عاصم بخفض الدال فقيل: نعتا للعرش، وقيل: نعتا لربك في قوله تعالى:{إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ} وقرأ الباقون بالرفع على أنه خبر بعد خبر، وقيل: هو نعت لـه (ذو)، انظر: إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ٤٥٧/٢، والمحرر الوجيز ٤٦٣/٥، والبحر المحيط ٤٤٦/١٠، وانظر: قسم التحقيق.

(٢) سورة النمل من الآية (٢٥).

(٣) وهي قراءة ابن عباس، وأبي جعفر، والزهري، والسلمي، والحسن، وحميد، وقرأ باقي السبعة بالتشديد، انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩٠/٢، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٤٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٠٦/٣، والمحرر الوجيز ٢٥٦/٤، والبحر ٢٢٩/٨، والاتحاف ص ٣٣٦.

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) سورة الإسراء من الآية (٧٦).

(٦) إثبات النون على إلغاء (إذن) وهي قراءة سائر القراء، وحذفها قراءة ابن مسعود على إعمال إذن، وبها قرأ أبي، انظر: مختصر شواذ القرآن ص٨٠، والمحرر الوجيز ٤٧٦/٣، والبحر ٩٢/٧، والدر المصون ٤١١/٤، وانظر: المقتضب ١٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١ مطبوع، والكشاف ٣٧١/٢. وانظر: قسم التحقيق.

(٧) هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع توفي سنة ٦٨٠ هجرية له: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه. انظر: البغية ٢٠٤/٢.

وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب، قال: وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما ترى»[1].

من خلال هذا النص نجد ابن الضائع قد نسب إلى الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث لكونه مرويا بالمعنى، وأن أول من احتج بالحديث هو ابن خروف.

ويحدثنا أبو حيان تلميذ ابن الضائع حول موقف النحويين من قضية الاحتجاج بالحديث فيقول: «قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيتُ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كـ: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين والكسائي، والفراء، وعلي ابن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد وأهل الأندلس...»[2].

في هذا النص نجد أبا حيان يذهب إلى أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، وأن ابن مالك كان أول من احتج به، ثم يعلل لترك الأوائل الاستشهاد به بأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تُنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: «زوَّجتكها بما معك من القرآن»، «ملَّكتكها بما معك من القرآن»، «خُذها بما معك من القرآن» وغير ذلك من الألفاظ الواردة.

الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون...

وفي هذا الكلام - أعني كلام ابن الضائع، وتلميذه أبي حيان - نظر، وذلك لأن المتقدمين كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه - وهم أئمة

(١) انظر: الاقتراح ص ٥٤، وانظر: الخزانة ١/١٠، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص ١٦.
(٢) انظر: الخزانة ١/١٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ١٧.

المتقدمين - قد استشهدوا به، وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا، فلأن بعضهم كأبي عمرو لم تصل إلينا آراؤه في كتاب مؤلف يضمها أو يجمعها، إنما وصلت إلينا متناثرة في كتب تلاميذه أو تلاميذهم [1]، أو لأنهم في استدلالهم بها لم يوضحوا أنها من الحديث.

وأما حجة رواية الحديث بالمعنى - فعلى تقدير تسليمه - يمكن رده بأن النقل بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب، وقبل فساد اللغة، وغايته تبديلُ لفظٍ بلفظٍ يصحُّ الاحتجاج به، فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف [2].

وأما الاحتجاج بأن رواة الحديث لم يكونوا عربا، فلا ينهض لأن يكون دليلا، ذلك أن علماء الحديث لا يشترطون في الراوي أن يكون عربيا، ولم يمنع أحد رواية العجمي، كما أن جمهرة كبيرة من علماء الحديث هم من العجم، وقد وصفوا بالدقة والضبط، وبأنهم أمراء المؤمنين في الحديث، فحملوا الحديث على أكمل وجه وأدوه كما حملوه محافظين على اللفظ، كما أن طائفة غير قليلة من علماء النحو كانوا من العجم، وهم لا يُشق لهم غبار في هذا الفن، ولهم قدم السبق، وقد أجمع العلماء على إمامتهم وتفردهم بهذا الشأن دون معارض، وعلماء العرب يفتخرون بالتلمذة على أيديهم[3].

وقد سلك الشاطبي[4] مسلكا وسطا فأجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها [5]، وتبعه السيوطي فقال في الاقتراح: " أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى... " [6].

وقد ذهب ابن مالك إلى جواز الاحتجاج بالحديث مطلقا، وتبعه الرضي الذي زاد عليه الاحتجاج بكلام أهل البيت، وتبعهما ابن هشام [7].

* * * * *

(١) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ص ٧٢.
(٢) انظر: الخزانة ٩/١.
(٣) انظر: السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، د/ محمود فجال ص ٧٩، ٨٠.
(٤) هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي الشهير بالشاطبي أبو إسحاق، محدث فقيه أصولي توفي سنة ٧٩٠ هـ له: الموافقات في أصول الأحكام، وشرح الألفية، انظر: معجم المؤلفين ١١٨/١.
(٥) انظر: الخزانة ٩/١، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص ٢٥.
(٦) انظر: الاقتراح ص ٥٢.
(٧) انظر: الخزانة ٩/١، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص ٢٢.

موقف الشارح من الاستشهاد بالحديث

من يطالع الشرح يجد الشارح - رحمه الله - قد استشهد بالحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج، لكنه كان مقلاً في ذلك، فبلغت الأحاديث الشريفة في الشرح أربعة عشر حديثًا، وقد تنوع استشهاده بها على النحو التالي:

١- قد يستدل بالحديث مع شواهد أخرى من القرآن الكريم، والشعر، ومن ذلك: في مبحث تعريف الكلمة وأنها تطلق في اللغة على الكلام التام قال: "... كقوله تعالى:{وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا} [1] وكقول النبي - عليه السلام -: «الكلمة الطيبة صدقة»"[2].

٢- أحاديث لم يذكر غيرها شاهداً على تقرير قاعدة ومن أمثلة ذلك:

أ - في مبحث إعراب المثنى قال: " وينبغي أن يعلم أن من العرب من يجعل إعراب التثنية بالألف فقط وهي لغة بلحارث بن كعب، فإنهم يتركون ألف التثنية بحالها في الأحوال الثلاثة وعلى هذا قول النبي - عليه السلام -: «من أحب كريمتاه» [3].

ب - في مبحث الظروف وعند حديثه عن (إذ) قال: " وقد يكون للمفاجأة ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها ماض كما في الحديث: «بينا نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ طلع علينا رجل» الحديث، إيقاعاً للمخالفة بينها وبين (إذ) المكانية إذا كانت للمفاجأة، إذ هي حينئذ تختص بالجملة الاسمية... "[4].

٣- قد يستدل بالحديث استئناساً لناحية المعنى وذلك:

في مبحث حروف الجر وعند حديثه عن (في) قال: "... وبمعنى الباء السببية كما في قوله - عليه السلام -: «في أربعين شاة شاة» أي: بسببها يجب إخراج شاة للفقراء "[5].

وقد استشهد الشارح - رحمه الله - ببعض الآثار الواردة عن الصحابة رضوان الله عليهم، ومن ذلك:

أ - استشهاده بقول أبي هريرة وذلك في باب الاسم الموصول قال: "... أصل (ما) أن يقع على غير ذوي العقول، وقد يقع على ذوي العقول في الظاهر ويكون في الحقيقة على صفاته... ومن ذلك ما حكي عن أبي هريرة رضي الله عنه: (سبحان ما سبح الرعد بحمده،

---

(١) سورة التوبة من الآية (٤٠).
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

وسبحان ما سخركن لنا) ". [1].

ب - استشهاده بقول أبي بكر وذلك في مبحث حروف الجر وهو (لا ها الله إذن لا تعمد إلى أسد من أسد الله فيعطيك سلبه) قال: " فقد حمله بعض النحويين على أنه غلط من الرواة؛ لأن العرب لا تقول: لا ها الله إلا مع (ذا)، ولو سلم فليس هذا موضع (إذن) ". [2].

ج - استشهاده بقول عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وذلك في مبحث حروف الإيجاب قال: " (وأجل) و(جير) و(إنّ) تصديقٌ للمخبر... وكقول ابن الزبير لمن قال له: لعن الله ناقةً حملتني إليك: إنْ وراكبها ". [3].

د - هذا وقد ردّ الشارح - رحمه الله - قول عمر بن الخطاب وحكم عليه بالشذوذ لمخالفته حكماً نحوياً، وذلك عند حديثه عن إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم في مبحث الإضافة قال: " ولفظة (ذو) من تلك الأسماء لا يضاف إلى مضمر... وأما ما في قول عمر (صلى على محمد وذويه)... فشاذ ". [4].

* * * * *

ثالثا: ما جاء من أقوال العرب وأمثالهم

وهي المعين الذي لا ينضب في الاستشهاد لكثرتها والظفر بها عند تلمس الدليل، فهي منطق العربي في غدواته وروحاته، يرسلها متى شاء وحيث كان وفيما ينبغي ويريد [5] وقد حفظها الاستعمال وشاعت على الألسنة، وقد استشهد - رحمه الله - بها في الشرح وعوّل عليها ومنها:

في باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على مسوغات الابتداء بالنكرة قال: "... أو يكونه عاما يتناول كل فرد فرد على سبيل الاستغراق، فيصير في المعنى معرفة تعرف الجنس المستغرق، وهو: إما أن يكون المبتدأ النكرة في سياق النفي نحو: ما أحدٌ خير منك... أو بأن يكون معنى (كل) مراداً في الكلام سواء كان في اللفظ أو لا، نحو: تمرةٌ خيرٌ من كُسيرة، وكُلّ شاة برجلٍ معلقةٌ، أو يكونه فاعلاً في المعنى، ويشترط هنا أن يكون خبره جملة فعلية ليمكن تقدير الخبر، وهو مثل قولهم: شرٌّ أهرّ ذا ناب... ". [6].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: نشأة النحو للشيخ طنطاوي ص ٢١.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

وقد يُبين الشارح مضرب المثل، ومن ذلك:

أ - في الباب نفسه قال: "ثم ذلك التخصيص إما بالصفة لفظاً كما في مثل قوله تعالى:{وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ} [1] .. او تقديراً كما في قولهم: شُخْتٌ في الإناء وشُخْتٌ في الأرض، وإن ذهب عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرِّباط... وهذان القولان مثلان يضرب الأول لمن تكلم فيخطئ تارة ويُصيب أخرى، والثاني: لمن يختار الحاضر ويترك الغائب". [2]

ب - في باب أفعل التفضيل قال: "... وقد جاء أفعل التفضيل... للمفعول على الشذوذ مثل: أعذر بمعنى المعذور، وألوم بمعنى الملوم، وفي المثل: أشغل من ذات النحيين، بمعنى المشغول... وذات النحيين امرأة شغلها خواتُ بن جبير الأنصاري بنحيها من السمن وقضى منها الوطء،... فضرب المثل في الاشتغال". [3]

* * * * *

رابعا: الشواهد الشعرية

الشعر ديوان العرب به يأخذون وإليه يصيرون، به حُفظت الأنساب وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وكان للشعراء مكانة بين القبائل، فحرص الرواة على حفظه، وقد ارتبط الشعر في أذهان النحاة واللغويين بعصور الاحتجاج قبل أن يفشو اللحن ويشيع الخطأ في اللغة، ومن ثمة قسم العلماء الشعراء إلى طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كـ: امرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ: لبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ: جرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولَّدون ويقال لهم المحْدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كـ: بشار، وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الرضي، فإنه

---

(١) سورة البقرة من الآية (٢٢١).

(٢) انظر: ص ٢١٦ من قسم التحقيق.

(٣) انظر: قسم التحقيق.

استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع، واستشهد الزمخشري أيضا في تفسير أوائل سورة البقرة من الكشاف ببيت من شعره [1].

* * * * *

موقف الشارح

استشهد الشارح - رحمه الله - بشعر شعراء الطبقة الأولى كـ: امرئ القيس، والنابغة، والأعشى، وعنترة، وبشر بن أبي خازم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثانية ومنهم: حسان بن ثابت، ولبيد بن أبي ربيعة، والعباس بن مرداس، والعجاج، وأبي ذؤيب، وسُحيم بن وثيل، وغيرهم.

واستشهد بشعر شعراء الطبقة الثالثة كـ: جرير، والفرزدق، والأخطل، وذي الرمة، والكميت، ورؤبة، والقطامي، وغيرهم.

أما شعراء الطبقة الرابعة فقد استشهد ببيت لأبي نواس وهو قوله:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ::: ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ [2]

واستشهد - رحمه الله - ببيت لأمية بن أبي الصلت وهو قوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ::: ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ [3]

والعلماء لا يرون شعره حجة في اللغة، قال ابن قتيبة: "... كان يحكي في شعره قصص الأنبياء ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل الكتاب... منها: الساهور لغلاف القمر، وكان يسمي السماء في شعره: صاقورة، وحاقورة، وبرقع... وهذه أشياء منكرة وعلماؤنا لا يرون شعره حجة" [4].

واستشهد الشارح ببيت لأبي دواد الإيادي وهو قوله:

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ::: وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا [5]

وفي الموشح للمرزباني قال: "عن الأصمعي قال: عدي بن زيد، وأبو دواد الإيادي لا تروى العرب أشعارهما؛ لأن ألفاظهما ليست بنجدية" [6].

وقد بلغت الشواهد الشعرية في الشرح مائة وواحدا وسبعين شاهداً، وقد اتخذ استشهاده

---

(١) انظر: الخزانة ١ /٧، ٨.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: الشعر والشعراء ص ١٧٩، ١٨٠ - بتصرف.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: الموشح للمرزباني ص ٢٣، وانظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة د/ محمد عيد ص ١٣٩.

بها صوراً عديدة منها:

أ - الاستشهاد بالبيت كاملاً.

ب - الاستشهاد بشطر البيت سواء كان الشطر المستشهد به صدراً، أو عجزاً [1].

ج - أحيانا يستشهد بكلمة من البيت أو بكلمتين [2].

د - أغفل في كثير من الأحيان نسبة الشواهد إلى قائلها إلا في ثمانية وعشرين بيتاً[3].

هـ كان أحيانا ينبه على موطن الشاهد ومن ذلك:

في مبحث النداء وعند حديثه على حذف المنادى قال: " وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً... وذلك إذا وقع بعده الأمر مثل:{أَلاَّ يَسْجُدُوا} [3] على قراءة الكسائي... أو الدعاء له نحو:

يـــا لعنـــةُ اللهِ والأقـــوامِ كلِّهـــمِ ::: والصالحين على سِـــمْعَانَ مِـــنْ جـــارِ

أي: يا قوم لعنة الله " [4].

وما جاء من السماع مخالفا للقاعدة فإنه كان يقول فيه بالتأويل، ومن أمثلة ذلك:

أ - في باب الحال وعند كلامه على مجيئها جملة سواء كانت اسمية أو فعلية، فلابد فيها من الرابط، قال: "... وإن كان فعلها المضارع المثبت فترتبط بالضمير وحده كقولك: جاءني زيد يضحك... هذا إذا لم يكن المضارع مصدرا بـ (قد) وأما إذا صدر فالواو يدخل عليه كقوله تعالى:{لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ} [5]... وأما ما نقل من مثل: قمت وأصك وجهه، فقد قيل: إنه على تقدير حذف المضاف، أو محمول على الشذوذ " [6].

ب - في باب العطف وعند كلامه على العطف على الضمير المجرور وأنه لابد من إعادة الخافض مثل: مررت بك وبزيد، قال: "... فإن قلت: قد ورد العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار كما في قوله تعالى:{تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} [7]، بالجر، وقول الشاعر:

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر: قسم التحقيق.

(٣) سورة النمل من الآية (٢٥).

(٤) انظر: قسم التحقيق.

(٥) سورة الصف من الآية (٥).

(٦) انظر: قسم التحقيق.

(٧) سورة النساء من الآية (١).

فاذهب فما بك والأيام من عجب

قلت: الأول ليس بقوى فى الاحتجاج لأنه قيل: إن الواو فيه للقسم لا للعطف، والثانى شاذ لا يقاس عليه.[1]

* * * * *

الضرورة وموقف ابن حاجى عوض

مما لا مرية فيه أن للشعر لغة خاصة، تختلف عن لغة النثر، وهذا راجع لسببين:

الأول: أن الشعر فن من الفنون يبذل الشاعر فيه جهدا كبيرا يختلف عما يبذله الناثر.

الثانى: أن فى الشعر قيدين لا نجدهما فى غيره، ولابد أن يلتزم بهما الشاعر، هما: الوزن، والقافية، هذان القيدان لا يعطيان للشاعر حريّة فى التعبير كحرية الناثر، ولهذا وجدنا فى الشعر ما يُسمى بالضرورة.[2]

وقد اختلفت نظرة النحاة فى تحديد معنى الضرورة، وتعددت مذاهبهم، وإليك تفصيل هذا الخلاف، وبيان آرائهم.

أولا: مذهب ابن جنى والجمهور:

ذهب ابن جنى والجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا.[3]

ولم يشترطوا فى الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك فى شعره، بل جوزوا له فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام وإن لم يضطر.[4]

يقول الأعلم: "والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشىء فى غير موضعه، دون إحراز فائدة، ولا تحصيل معنى وتحصينه، فكيف مع وجود ذلك!".

وقد أيد رأى الجمهور كثير من النحاة، منهم: (ابن عصفور) فقد ذهب إلى أن الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى.[5]

و(الرضى) حيث يقول عنه البغدادى: "واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق فى

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: شواهد الشعر فى كتاب سيبويه ص ٤٣٥، د/ خالد عبد الكريم جمعة، ط/ الثانية، ١٤٠٩ هـ.

(٣) انظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسى ص ٥، والضرورة الشعرية فى النحو العربى د/ محمد حماسة عبد اللطيف ص ١٤٢.

(٤) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٤٢.

(٥) انظر: الاقتراح ص ١٢، وانظر: الارتشاف ٥/٢٣٧٧.

الضرورة هو المذهب الثانى، وهو ما وقع فى الشعر، وهو مذهب الجمهور » [1].

والشيخ (محمد الأمير) فى حاشيته على المغنى، حيث يقول معقباً على رأى (ابن مالك): « والحق قول الجمهور » [2].

وقد استدل الجمهور على صحة مذهبهم بقول الشاعر:

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا ::: ولا أرضَ أبْقَـــلَ إبْقالَهَـــا [3]

فقد حذف الشاعر التاء من (أبقلت) وقد أمكنه إثباتها لو قال (أبقلت إبقالها) وينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذى قبلها [4].

وبقول الشاعر:

كَـــم بِجُـــودٍ مُقْـــرِفٍ نَـــالَ العُـــلا ::: وكَـــرِيمٍ بَخْلُـــهُ قَـــد وَضَـــعَه [5]

حيث فصل بين (كم) ومجرورها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك برفع (مقرف) أو نصبه [6].

ثانيا: مذهب سيبويه وابن مالك.

لم يصرح سيبويه فى كتابه بتعريف الضرورة وبيان أنواعها، وإنما عرض لأنواع كثيرة من الضرورات فى ثنايا الكتاب، وقد فُهِم رأيه منها من خلال تناوله لبعض المسائل فى كتابه، ومن خلال الباب الذى عقده فى أول كتابه بعنوان (باب: ما يحتمل الشعر) حيث يقول: « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء، كما أنها أسماء، وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » [7].

ومن استقراء كلام سيبويه يمكن تحديد معنى الضرورة عنده بأنها:

ما يجوز للشاعر فى شعره مما لا يجوز له فى الكلام، بشرطين:

١- أن يضطر إلى ذلك ولا يجد عنه مندوحة.

---

(١) انظر: الخزانة ١/ ١٤.

(٢) انظر: حاشية الأمير ١/ ١٤٨.

(٣) من المتقارب لعامر بن جوين، انظره فى: الخزانة ١ /٤٥، والتصريح ١/ ٢٧٨.

(٤) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٤٤.

(٥) من الرمل، انظره فى: الكتاب ٢ / ١٦٧، والإنصاف ١/ ٣٠٣.

(٦) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٤٤.

(٧) انظر: الكتاب ١ / ٨.

٢- أن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز [١].

وهذا هو رأى ابن مالك فهى عنده: ما لا مندوحة للشاعر عنه [٢]، وقد قال برأيه هذا فى (شرح التسهيل) عند كلامه على دخول (أل) على المضارع فى قول الشاعر:

ما أنتَ بالحكمِ التُرضى حُكومتُه ::: ولا الأصيلِ ولا ذى الرأى والجدلِ [٣]

حيث قال: "... وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحكم الموضى حكومته

... فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار" [٤].

وقد غلط ابن مالك كثيرٌ من النحاة فى مفهومه للضرورة منهم: أبو حيان [٥]، والشاطبى شارح الألفية [٦].

ثالثا: مذهب الأخفش

ذهب الأخفش: "إلى أن الشاعر يجوز له فى كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر فى كلامه، لأن لسانه قد اعتاد الضرائر فيجوز له مالا يجوز لغيره" [٧].

والأخفش بهذا يقلل من وجود الضرورة لأنه يبيح للشعراء فى كلامهم العادى مالا يجوز عند غيرهم إلا فى الاضطرار [٨].

* * * * *

موقف ابن حاجى عوض:

لم يصرح ابن حاجى عوض فى كتابه بتعريف محدد للضرورة، ولم يضع لها بابا مستقلا لكن يمكن القول إنه كان يذهب مذهب الجمهور، ويتضح ذلك فيما يلى:

أ - فى مبحث الممنوع من الصرف قال: "ويجوز صرف غير المنصرف مطلقا خلافا

---

(١) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٣٥، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/٣، الضرائر للألوسى ص ٥ والارتشاف ٥ / ٢٣٧٧.

(٢) انظر: الاقتراح ص ١٢، والخزانة ١ / ١٤، والضرائر للألوسى ص ٥.

(٣) من البسيط للفرزدق فى: الإنصاف ٢ / ٥٢١، والخزانة ١ / ٣٢، والتصريح ١ / ٣٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١ / ١٩٦ - ١٩٨ طبعة دار الكتب العلمية. تحقيق/ محمد عبد القادر عطا.

(٥) انظر: الأشباه والنظائر ١ / ٢٤٤.

(٦) انظر: الخزانة ١ / ١٥، وانظر: الضرورة الشعرية ص ١٣٩، والضرائر للألوسى ص ٥.

(٧) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٥٣، وانظر: الجمل لابن عصفور ٣ / ١٤٨، والارتشاف ٥ /٢٣٧٧.

(٨) انظر: الضرورة الشعرية ص ١٥٥.

للكوفيين في (أفعل من) للضرورة، أي: لضرورة الوزن في الشعر؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل في الأسماء الصرف كما في قوله:

أعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا إنَّ ذِكْرَهُ ::: هو المسكُ مَا كرَّرتَه يَتَضَوَّعُ [1]

ب - في مبحث الفاعل وأنه يجب تقديمه على مفعوله قال: " فلذلك، أي: فلأجل أن أصل الفاعل أن يتقدم على سائر المعمولات، وأن يكون الغيرُ المتقدمُ عليه مؤخرا في النية جاز: ضرب غلامه زيدٌ، بنصب " الغلام " ورفع " زيد " فإنه لولا هذا لزم الإضمار قبل الذكر؛ لأن الضمير المجرور في "غلامه" عائد إلى "زيد" مؤخر لفظا، لكنه جاز لكونه مقدما في الرتبة، فلا يلزم المحذور.

ولأجل هذا الأصل امتنع: ضرب غلامُه زيداً، برفع " الغلام " ونصب " زيد "؛ لأن الضمير يرجع إلى (زيد) ففيه إضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛ لكونه مخالفا لما عليه وضع الواضع، أما لفظا فظاهر، وأما رتبة فلأن " الغلام " فاعل، والأصل فيه أن يتقدم، فالمرجع إليه يكون مؤخرا في الرتبة... واعلم أن (ابن جني) أجاز الإضمار قبل الذكر في مثل هذه المسألة، مستدلا بقوله:

جزى ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتمٍ ::: جزاء الكِلابِ العَاوِيَاتِ وقد فَعَلْ

فإن الضمير في " ربُّه " وهو فاعلٌ عائدٌ إلى " العدي " المذكور مؤخرا، وهو مثل " ضربَ غلامُهُ زيداً "، إذ التقدير: جزى ربُّ عديٍّ عديّاً.

والجواب عنه: إما بأن يقال: إنه محمول على ضرورة الشعر، والكلام في سعة الكلام [2].

ج - في مبحث الاستغاثة وعند كلامه على فتح آخر المنادى لأجل إلحاق ألف الاستغاثة مثل: (يا زيداه) قال: " فالألف ملحقة في آخر المستغاث لزيادة حاجة المستغيث إلى مد الصوت، وأما الهاء فيه فهو للوقف خاصة، وهو باعتبار أصل وضعه ساكن، ولا يجوز تحريكه إلا للضرورة كما في قوله:

يا لَزَيْدٍ يا رَبَّاهُ إيَّاكَ أسْـ ::: ـغْفَرَاءِ يا رَبَّاهُ مِنْ قَبْلِ الأجَلْ " [3]

د - في مبحث الترخيم قال: " وترخيم المنادى جائز، أي: من غير ضرورة... وفي غيره، أي: الترخيم في غير المنادى لا يجوز في الاختيار، وذلك لأن الترخيم تخفيف وما يناسبه ما يكثر استعماله، بل يجوز فيه ذلك ضرورة... أي: لأجل الضرورة، لكن لا مطلقا

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.

بل إذا كان ذلك الغير مما يصلح للنداء، كما في قوله:

دِيَـــارَ مَيَّـــةَ إِذْ مَـــيٌّ تُسَـــاعِفُنا ::: ولا يَرَى مثلَها عُجْمٌ ولا عَـــرَبُ "(١)

وعلى هذا المنوال سار ابن حاجي عوض في شرحه، والله أعلى وأعلم.

ثانيا: القياس

وهو الأصل الثاني من أصول النحو، يُفزع إليه ويكون في الصدارة بعد فقد السماع، يقول السيوطي: " قال الأنباري...: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، قال وهو أعظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب "(٢).

أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، يقول الأنباري: " ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعلُه فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو... "(٣).

أقسام القياس:

قسم الأنباري القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام فقال: " اعلم أن القياس ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد "(٤).

قياس العلـــة: وهو: أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.

ومن أمثلته: حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل في الرفع بعلة الإسناد.

قياس الشبه: وهو: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل.

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: الاقتراح ص ٩٤، وانظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥، ولمع الأدلة ص ٩٥.

(٣) انظر: لمع الأدلة ص ٩٣.

(٤) السابق ص ١٠٥.

ومن أمثلته: أن يُدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربا كالاسم[1].

أو يدل على إعرابه بأنه تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم، والاسم معرب، فكذلك هذا الفعل.

أو يدل على إعرابه بأنه يدل على الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، والأسماء المشتركة معربة، فكذلك ما أشبهها.

أو يدل على إعرابه بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يضرب) على وزن (ضارب) وكما أن (ضاربا) معرب فكذلك ما أشبهه[2].

قياس الطرد: وهو: الذى يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة (المناسبة) فى العلة[3].

ويوضح السيوطى أقسام القياس فيقول[4]: " القياس فى العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد ".

فمن أمثلة الأول: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، فمن ذلك: قولهم: (قِيَمٌ) و(دِيَمٌ) فى (قيمة) و(ديمة)، و(زَوجة، وثَورة) فى (زَوج، وثَور).

ومن أمثلة الثانى: إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، كـ: قمت قياما، و: قَاوَمْتُ قِواما.

ومن أمثلة الثالث: زيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الظرفية والموصولة؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية، ودخول لام الابتداء على (ما) النافية حملاً لها فى اللفظ على (ما) الموصولة، وتوكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملاً لها فاللفظ على الناهية.

ومن أمثلة الرابع: النصب بـ (لم) حملا على الجزم بـ (إنْ) فإن الأولى لنفى الماضى والثانية لنفى المستقبل.

هذا وقد اختلف موقف المدرستين البصرية والكوفية حول هذا الأصل، فالبصريون لا يقيسون إلا على الكثير الشائع من كلام العرب، الموثوق به الفصيح، فتجنبوا القليل والشاذ والنادر وغير الموثوق به، فكانوا بذلك أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ[5]، فى حين نجد الكوفيين - وقد سلكوا مسلكاً مغايراً للبصريين -

---

(١) السابق ص ١٠٧.
(٢) انظر: لمع الأدلة ص ١٠٨ - بتصرف -.
(٣) السابق ص ١١٠.
(٤) انظر: الاقتراح ص ٧٠ وما بعدها.
(٥) انظر: الاقتراح ص ٢٠١.

يحترسون كل ما جاء عن العرب، ويحتفون بكل مسموع، ويقيسون عليه قاعدة، وقد يعتبرون الشاهد الواحد أصلاً فيقيسون عليه، قال السيوطي: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا من شعر أو نادر كلام جعلوه فصلاً أو بابا "[1]، فنفعهم ذلك إلى التوسع في القياس.

والشارح - رحمه الله - نجده قد تمسك بالقياس واعتد به، شأنه شأن المتأخرين من النحاة، على أنه قد اتبع منهج البصريين، وقد تمثل اعتداده بالقياس فيما يأتي:

١ - **تعريفه للقياس** وكان ذلك في موضعين:

الموضع الأول: في باب المفعول المطلق وعند حديثه عن حذف الفعل الناصب له قال: "وقد يحذف ذلك الفعل حذفا واجبا قياسا لأنه علم له ضابط كلي بالاستقراء وعلم أنهم يحذفون الفعل معه لزوما، وإن كان مستخرجا من الصور المسموعة من العرب "[2].

الموضع الثاني: في باب المنادى وعند حديثه عن حذف الفعل الناصب للمفعول به وأنه يحذف حذفا واجبا في أربعة أبواب قال: "... والباب الثاني من تلك الأبواب الأربعة المنادى لكن الحذف فيه وفيما جاء بعده قياسي حيث يذكر له ضابط كلي لحذف العامل على سبيل اللزوم عند تحقق ذلك الضابط... "[3].

٢ - عوّل - رحمه الله - على **الاستدلال بالقياس** ومن ذلك:

أ - في باب المبتدأ والخبر وعند كلامه على الخبر الجملة وأنه لابد فيه من عائد قال: "وقد يُحذف العائد - الضمير - إذا كان معلوما، وذلك إما على سبيل السماع نحو قوله تعالى:{وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ}[4] أي: ذلك منه.

وإما على سبيل القياس وهو: كل موضع يكون الضمير مجروراً بـ (من) والجملة التي وقعت خبراً تكون اسمية، ويكون للمبتدأ الثاني فيها تعلق للأول في الجملة، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين، فإن للمبتدأ الثاني وهو (الكر) تعلقاً بالأول وهو كونه منه، بدلالة سوق الكلام، فيوذن بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معا، تقديره: البُرُّ الكرُّ منه بستين، وكذا: السمنُ منوانِ بدرهم، تقديره: السمنُ منوان منه بدرهم، لكن الجار والمجرور في الصورة الأولى في محل النصب على الحالية عن الضمير الظرف، وفي الثانية صفة للمبتدأ الثاني، ولهذا صح وقوع (منوان) مبتدأ نكرة "[5].

---

(١) انظر: الهمع ١/١٢٥.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) سورة الشورى الآية (٤٣).
(٥) انظر: قسم التحقيق.

ب - فى مبحث اقتران الخبر بالفاء قال: " واعلم أنه لا سائغ لدخول الفاء على خبر المبتدأ؛ لأنه إما للعطف، أو للجزاء، أو للربط ولا مجال للأول؛ لأن الغرض ليس اشتراك الخبر بالمبتدأ فى الحكم، ولا إلى الثانى وهو ظاهر، ولا إلى الثالث؛ لأن الربط حاصل بدونه، وأما ما أجازه الأخفش من نحو: زيد فمنطلق، فموّول بـ: هذا زيد فهو منطلق.

لكن قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط بأن يكون مبهما، وأن يكون سببا مؤثراً للخبر، كما أن الشرط كذلك، فإنه - مثلا - فى قولك: (إن جئتنى فأنا أكرمك) مبهم حيث يحصل بمجيء ما، وسبب مؤثر فى الثانى لأنه يكرم به، وأن يدخل على ما يصح أن يدخل عليه الشرط فيصح جوازا دخول الفاء فى الخبر حينئذ؛ لكون المبتدأ على ذلك التقدير مشابهاً للشرط بالوجوه المذكورة، فكما جاز دخول الفاء فى جزاء الشرط جاز دخوله فى خبر المبتدأ المشابه للشرط، تشبيها له بالجزاء من حيث إنه تالٍ لما فيه معنى الشرط " [1].

ويمكن عدّ هذا المثال من قبيل قياس الشبه الذى ذكره الأنبارى، وهو القسم الثانى من أقسام القياس عنده.

ج - فى باب (المنصوب بـ لا التى لنفى الجنس) قال: " ويُحذف المنفى بـ (لا) إذا وجد قرينة دالة عليه، سواء كانت لفظية أو معنوية، قياسا على جواز حذف المبتدأ؛ لأنه هو طارئةٌ عليه كلمة (لا) فى مثل: لا عليك... " [2].

د - من أمثلة حمل النظير على النظير، ما ذكره الشارح فى مبحث نون التوكيد حيث قال: " وقلّت أى: نون التأكيد، زيادتها فى النفى فلا يقال: ما يقومنّ، إلا قليلا؛ وذلك لخلوه عن معنى الطلب، وأما جوازه على القلة فتشبيها للنفى بالنهى الذى فيه معنى الطلب فى الصورة إذ لا اعتبار بحركة الآخر، وعلى هذا قول الشاعر:

يحسَبُهُ الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما ::: شيخًا على كُرسيِّه مُعَمَّما [3]

ونحوه: قلّما يقومن " [4].

٣ - ما جاء مخالفا للقياس حكم عليه بالشذوذ والندرة والقلة وهو بذلك يحذو حذو البصريين ومن أمثلة ذلك:

---

(١) انظُرْ: قسم التحقيق.

(٢) انظُرْ: قسم التحقيق.

(٣) من الرجز اختلف فى نسبته فنسب للعجاج وهو فى ملحق ديوانه ص٤١٦، ونسب لأبى حيان الفقعسى فى: التصريح ٢٠٥/٢، والمقاصد النحوية ٣٢٩/٤، ونسب للدبيرى فى: شرح أبيات سيبويه ٢٦٦/٢، وورد غير منسوب فى: الكتاب٥١٦/٣، ومجالس ثعلب٥٥٢/٢، وأمالى الشجرى١٦٥/٢، والتبصرة ٤٣١/١، والشاهد قوله: (ما لم يعلما) فأدخل نون التأكيد الخفيفة على الفعل المنفى تشبيها للنفى بالنهى.

(٤) انظُرْ: قسم التحقيق.

أ - أجاز الكوفيون الجمع بين الإضافة والألف واللام في المضاف نحو: الثلاثة الأثواب، والأربعة الدراهم، والخمسة الكتب، متمسكين بالقياس على نحو: الحسن الوجه، ورده الشارح بأنه ضعيف فقال: وجه ضعفه مخالفته القياس، واستعمال الفصحاء " (١).

ب - في باب جمع المؤنث السالم قال:... وأما نحو: بوانات - بكسر الباء - مع وجود (بون) بضم الباء وسكون الواو شاذ فلا يقاس عليه " (٢).

ج - في باب الحروف المشبهة بالفعل قال: "وأجاز الفراء: ليت زيداً قائماً، بنصب الجزأين معا بتضمين (ليت) معنى فعل التمنى فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائماً، وأجازه الكسائي أيضا لكن على تقدير أن يكون (قائما) خبراً لـ (كان) المحذوفة، وخبر (ليت) محذوف به، أي: ليت زيداً كان قائما... وفيما ذهبا إليه ضعف ظاهر... ووجه ضعف قول الفراء مخالفته القياس واستعمال الفصحاء " (٣).

٤- كان الشارح - رحمه الله - في بعض الأحيان يلجأ إلى طرد القياس لو أدى إلى خرق قاعدة معلومة ومن ذلك:

أ - في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه عن علة العدل وأن العدل يكون تحقيقيا وتقديريا قال: "... أو خروجا تقديراً... كـ عمر، فإن الاستدلال على العدلية فيه يتوقف على منع الصرف؛ لأنهم لم يجدوا فيه شيئا يدل على أن أصله شيء آخر، غير أنهم لما وجدوه غير منصرف، ولم يكن فيه إلا العلمية، قدّروا فيه العدل؛ ضبطا لقاعدتهم من أن الاسم لا يكون غير منصرف إلا إذا تحقق فيه سببان، فلو لم يقدر العدل فيه لزم أن يكون (عمر) غير منصرف لسبب واحد، وفيه هدمٌ لقاعدتهم " (٤).

ب - في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه على علة منع (سراويل) قال: "إذا لم يصرف وهو الأكثر ففي الجواب عنه وجهان: أحدهما: أن يقال إنه لفظ أعجمي، فلما استعملته العرب على الألفاظ التي كانت على وزنه، والحال أن مُوازنه غير منصرف فمنع هذا أيضا... والثاني: أنه لما وجد غير منصرف مفرداً، وعلم من قاعدتهم أن هذا الوزن إنما يؤثر للجمعية، قدّر فيه الجمعية، حفظا للقاعدة المشهورة فيما بينهم " (٥).

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

ثالثا: العلة عند ابن حاجى عوض

التعليلُ للحكم النحوى قديمٌ، فقد بدأ البحث عن العلة منذ القرن الثانى الهجرى، حيثُ يُعَدُّ عبدُ الله بن أبى إسحاق الحضرميّ - المتوفى سنة ١١٧ هـ - أولَ من نهج النحوَ ومدَّ القياسَ والعلل [١].

ثم كان الخليل بن أحمد الفراهيدى - المتوفى سنة ١٧٠ هـ - الذى بسط القول فى العلة، بل وفتح المجال أمام من جاء بعده لأن يسوق علاً جديدةً بحسب نظره فى اللغة، فقال بعد أن سُئل عن العلل التى يعتل بها فى النحو: "... إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام فى عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علة لما علّلته منه... فإن سنح لغيرى علة لما علّلته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها" [٢].

وبهذا فتح الخليل باب العلل أمام النحاة.

وجاء سيبويه - المتوفى سنة ١٨٠ هـ - فحفل كتابه بالعلل، بل إنه وضع قاعدة عامة بينت لنا أن التعليل شمل كل شىء حتى الشاذ والضرورة فقال: "... وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها" [٣].

يقول ابن جنى - المتوفى سنة ٣٩٢ هـ - فيلسوف العربية معلقا على كلام سيبويه: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستقصىء به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه" [٤].

وبلغ من عناية ابن جنى بالعلة أن ضمن كتابه الخصائص فصولاً كثيرة تحدث فيها عن العلة ومنها: باب ذكر علل العربية أكلامية هى أم فقهية [٥]؟، باب فى تخصيص العلل [٦]، باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة [٧]، باب فى تعارض العلل [٨]، باب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح [٩]،... إلى غير ذلك.

---

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٤، وانظر: نشأة النحو ص ٤٢، والمدارس النحوية ص ٩٧.
(٢) انظر: الإيضاح فى علل النحو ص ٦٦.
(٣) انظر: الكتاب ١/٣٢.
(٤) انظر: الخصائص ١/٥٤.
(٥) انظر: الخصائص ١/٤٩.
(٦) السابق ١/١٤٥.
(٧) السابق ١/١٦٥.
(٨) السابق ١/١٦٧.
(٩) السابق ١/١٧٠.

وكثير من العلماء اهتموا بالعلة النحوية فوضعوا فيها المصنفات ومن هؤلاء:

الزجاجي أبو القاسم المتوفى سنة ٣٣٧ هـ صاحب الإيضاح فى علل النحو، وقد قسم فيه علل النحو إلى ثلاثة أضرب وهى: علل تعليمية، وقياسية، وجدلية، ثم شرح هذه الأقسام[١].

والورّاق أبو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة٣٨١هـ صاحب العلل فى النحو، وهو فى هذا الكتاب يعلل للأحكام النحوية التى ضمها كتاب سيبويه.

وأبو البركات الأنبارى المتوفى سنة٥٧٧ هـ صاحب الإغراب فى جدل الإعراب، ولمع الأدلة، وغيرهم كثير.

ثم توالت المصنفات النحوية التى أورد أصحابها العلل فيها، فتحدثوا عنها وبيّنوها وذلك لأهميتها فى علم النحو، والشارح - رحمه الله - من هؤلاء العلماء الذين اهتموا بالعلة، فلا نجد موضعا فى كتابه يخلو من التعليل، ولا حكما ولا قاعدة إلا وعلل لها.

وبتتبع العلة فى الشرح وجدتها ترد بأسماء كثيرة ومنها:

١ – علة أصل ومن ذلك:

أ - تعليله لتقديم المعرب على المبنى بقوله: " فإن قلت: لم قدّم المعرب على المبنى؟ قلت: لأصالة وضعه على وضع المبنى، وتقدمه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء فى ظهور المقاصد؛ لأنه فارق بين المعانى الثلاث "[٢].

ب - تعليله لتقديم الفاعل على سائر المرفوعات بقوله: " وإنما ابتدأ بالفاعل منها لأن الفاعل هو الأصل على الرأى الأصح وما سواه محمول عليه؛ لأن المقتضى للرفع هو الفاعلية فلزم أن يكون ما حصل فيه الفاعلية أصل المرفوعات وهو الفاعل فيكون أصلها "[٣].

ج - تعليله فى باب المفعول معه بتعين العطف إذا كان العامل فعلاً معنى حيث قال: "وإن كان الفعل العامل فعلا معنى وسع ذلك جاز العطف - أى: عطف ما بعد الواو على ما قبله - تعين العطف كما فى نحو: ما لزيد وعمرو، وإنما تعيّن العطف فى مثل هذا لأنه الأصل فلا حاجة إلى تكلف جهة أخرى "[٤].

---

(١) انظر: الإيضاح فى علل النحو ص ٦٤ وما بعدها.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

٢ – علة ضرورة ومن ذلك:

أ - تعليله لانحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة بقوله: " ثم انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة بالضرورة، إذ لا يجوز أن يوجد قسم غير هذه الثلاثة "[١].

ب - تعليله لصرف غير المنصرف بقوله: " ويجوز صرف غير المنصرف مطلقا خلافا للكوفيين في أفعل من لضرورة الوزن في الشعر؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل في الأسماء الصرف "[٢].

ج - تعليله تعين النصب في مبحث المفعول معه إن لم يجز العطف فيما يكون العامل فعل معنى فقال: " وإن لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب في ذلك الاسم على أنه مفعول معه لأنه لما تعذر العطف لامتناعه على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وجب اعتبار ذلك الضعيف لأجل الضرورة فتعين النصب، كما في نحو: ما لك وزيدا؟ "[٣].

٣ – علة تطـابق وقال بها في مبحث الفاعل عند تعليله لتقدير الجملة الفعلية في الجواب عن مثل قولك: أقام زيد؟ فقال: " وقد يحذفان، أي: الفعل والفاعل معا حذفا جائزا في مثل نعم... كما تقول لمن قال: أقام زيد؟: نعم، أو: قام زيد، فإنك تختار بأحد القولين، إن شئت حذفتهما وقلت: نعم، وإن شئت أظهرتهما وقلت: قام زيد، وذلك لحصول القرينة وهي قول السائل، وإنما قدر الجملة الفعلية في الجواب دون الاسمية لأجل تطابق الجواب للسؤال "[٤].

٤ – علة اختصار، ومن ذلك:

أ - تعليله لكون الإعراب بالحركات أصل من الإعراب بالحروف فقال: " الإعراب إما بالحركات أو بالحروف، والأول أصل من الثاني؛ لكون الحركة أخصر من الحروف؛ لأنها جزؤها وجزء الشيء يكون أخصر من الشيء وأدل على المراد "[٥].

ب - تعليله لاستخدام (ما) و(من) الموصولتين في المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر بصيغة واحدة حيث قال: " و(ما) لمن لا يعلم غالبا، و(من) لمن يعلم غالبا،

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

ويستوى فيهما الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث طلبا للاختصار » [1].

(٥) علة فرق، ومن ذلك:

أ - تعليله لبناء المنادى المفرد على الضم فقال: « فإن قلت: لم خصّ الضم من بين الحركات؟ قلت:.... للفرق بين حركته الإعرابية وبين حركته البنائية » [2].

ب - تعليله لعدم فتح اللام الجارة عند دخولها على الاسم الظاهر بقوله: « فإن قلت: لم لم تفتح عند دخولها على المظهر؟ قلت: فرقا بينها وبين لام الابتداء » [3].

ج - تعليله لفتح النون فى الجمع وكسرها فى المثنى حيث قال فى مبحث جمع المذكر: «ومع لحوق الواو والياء على حسب اقتضاء الإعراب يلحق بآخره نون مفتوحة للفرق بينه وبين التثنية » [4].

٦ – علة تخفيف ومن ذلك:

أ - تعليله لاختصاص الإضافة بالاسم حيث قال: «... وإما لإفادة التخفيف فيه إن كانت لفظية وهو لا يحصل إلا بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه، وهما لا يوجدان فى الفعل حتى يحذفا ويحصل التخفيف » [5].

ب - تعليله لنداء لفظ الجلالة دون التوصل إلى ذلك بقوله: « إنما قالوا: (يا الله) ولم يقولوا: (يا أيها الله) لعدم الإذن الشرعى فى إطلاق الأسماء المبهمة على الله تعالى، أو لأن نداءه لما كان أكثر من نداء غيره خففوا بحذف الوصلة عنه » [6].

ج - تعليله لكون تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوبا مفردا حيث قال: «... وأما الثانى فلأن الغرض من مجيئه تبيين الذات وهو كما يحصل بالجمع كذلك يحصل بالإفراد، فاختير المفرد لكونه أخف » [7].

(٧) علة تغليب، ومن ذلك:

أ - فى مبحث الممنوع من الصرف قال: « المراد من ألفى التأنيث فى نحو (صحراء) الهمزة المنقلبة من ألف التأنيث، والألف المزيدة قبلها البناء، إلا أنهما لما كانتا زائدتين معًا

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

ولم يفارق إحداهما الأخرى نسبيًا جميعًا إلى التأنيث على طريق التغليب، فظهر من هذا أن التغليب إنما وقع بين الفين لا بين الألف والهمزة كما يتوهم " [1].

ب - تعليله لفتح الكاف في خطاب المؤنث حيث قال: " ويجوز فتح الكاف في خطاب المؤنث تغليبا لجانب المذكر نحو: ذلك الرجل يا امرأة " [2].

(٨) **علة استحسان**، وقال بها عند تعليله لتقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب غير المنصرف حيث قال: " وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره بعد بقوله: (غير المنصرف) - مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة، فإن إعراب غير المنصرف بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا - فلأن نقصان الحركة في هذا الجمع ليس لعلة دالة فيه بل هو لأمر استحساني، بخلاف نقصانها في غير المنصرف فإنه لعلة " [3].

٩ – **علة مناسبة**، ومن ذلك:

أ - تعليله لاختيار ابن الحاجب (اللفظ) في تعريف الكلمة حيث قال: " وقيل اختار اللفظ دون غيره لمناسبة المقام؛ لأن بحثهم لا يتعلق إلا بالألفاظ " [4].

ب - تعليله لكسر آخر الاسم الصحيح والملحق بالصحيح عند إضافتهما إلى ياء المتكلم حيث قال: " إذا أضيف الصحيح... أو الاسم الملحق به أي: بالصحيح وهو ما كان آخره واو، أو ياء ساكنا ما قبلها، إلى (ياء) المتكلم كُسر آخره، أي ذلك الاسم الصحيح أو الملحق به؛ لأجل الياء؛ للتناسب بينهما؛ لأنه من جنسها بدليل صيرورتها به مدة " [5].

ج - تعليله لتأنيث الشأن حيث قال: " وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة إذا كان في الجملة المفسَّرة بعده مؤنث غير فضلة لقصد المناسبة ويُسمى حينئذ ضمير القصة " [6].

١٠ – **علة تناسب وتشاكل** وقال بها لتعليله لإعراب (كلا) بالحركة عند إضافتها إلى ياء المتكلم أو الاسم المظهر فقال: " وإذا كان مضافا إلى (ياء) المتكلم أو مضافا إلى مظهر تتعلق الرعاية بجانب لفظه فيكون إعرابه بالحركة، إذ في ذلك تناسب وتشاكل في

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل، وعند إضافته إلى الفرع أعطى له الإعراب الفرع، وأما وجه التشاكل فمعلوم لمن ينظر في كلام الغجدواني ". (١)

١١ – علة تناسب وتعادل، ومنها:

أ - تعليله لجعل الرفع علم الفاعلية، والنصب للمفعولية، والجر للإضافة إليه حيث قال: " أما التناسب فلأن فاعلية الفاعل أقوى في الاعتبار من المفعولية، لوجود الاحتياج إليه في تحقق الكلام، والرفع أقوى أيضا في الأصل لأنه من الشفتين، ويحتاج في النطق إلى تحريك عضوين، فناسب أن يكون الدليل القوي وهو الرفع للمدلول القوي وهو الفاعلية، وأن مفعولية المفعول ضعيفة لكونه فضلة في الكلام، والنصب أيضا ضعيف لكونه من أقصى الحلق، فأعطى الضعيف للضعيف لتناسبهما في الضعف، وأن إضافة المضاف إليه بين بين أي بين الفاعلية والمفعولية، لأن المضاف إليه قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا، والجر أيضا بين الرفع والنصب؛ لأنه من وسط الحنك فكان بينهما مناسبة في المتوسط... وأما التعادل فلأن الفاعل من حيث إنه أقل من المفعول؛ لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعول يجوز أن يكون واحداً، واثنين، وثلاثة، عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع، والمفعول من حيث إنه أكثر منه كان له قوة فيقبل النصب الضعيف ليحصل الاعتدال بين القوة والضعف، أو لأن الفاعل من حيث هو قليل فيه خفة فأعطى له أثقل الحركات وهو الرفع، وأن المفعول من حيث إنه أكثر فيه ثقل للكثرة فأعطى له ما هو أخف الحركات وهو النصب؛ ليحصل الاعتدال بين الخفة والثقل،ولما كان الجر متوسطا دائما والإضافة كذلك كانا متساويين، ولم يتصور بينهما التعادل لأنه إنما يكون بحسب القوة والضعف ". (٢)

ب - تعليله لجعل إعراب المثنى بالألف، والجمع بالواو حال الرفع حيث قال: "... جعل الألف للمثنى والواو للجمع وذلك للتناسب والتعادل، أما التناسب فلأن المثنى قبل الجمع في الحصول، والألف أيضا قبل الواو في المخرج، فتناسبا وأعطى السابق للسابق واللاحق للاحق، وأما التعادل فلأن التثنية أثقل من الجمع لكثرتها؛ لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها والألف أخف من الواو لكونها أثقل حروف العلة، والجمع أخف لكونه أقل لاختصاصه بأولي العلم، فأعطى الخفيف للثقيل، والثقيل للخفيف للتعادل ". (٣)

---

(١) انظر: قسم التحقيق وكلام الغجدواني فيه.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.

١٢ – علة مشابهة، وقد كثر دورانها فى الشرح ومنها:

أ - تعليله لإعراب الأسماء الستة من بين المفردات بالحروف حيث قال: " فإن قلت: لم خصوا هذه الأسماء من بين المفردات؟ قلت: لمشابهتها المثنى فى استلزام كل منها ذاتا أخرى كـ: الأخ للأخ، والأب للابن "[١].

ب - تعليله لإعراب كلا إعراب المثنى حيث قال: " وإنما حمل (كلا) فى الإعراب على المثنى لمشابهته له فى المعنى، ومحصوله: أن (كلا) اسم مفرد اللفظ بدليل قوله:

كِلانا يا يَزيدُ يُحِبُّ لَيلى

ومثنى المعنى بدليل وقوعه تأكيدا له، فتقتضى الإعراب بالحركة من حيث اللفظ والإعراب بالحروف من حيث المعنى "[٢].

ج - تعليله لإعراب (أولو وعشرون) وأخواتها إعراب المجموع حيث قال: " وإنما حمل أولو وعشرون وأخواتها وهى من ثلاثين إلى تسعين فى كون إعراب كل منها بالواو حال الرفع والياء حال النصب والجر على الجمع المذكور لمشابهتها إياه من حيث الصورة والمعنى "[٣].

د - تعليله لاختصاص كون صيغة منتهى الجموع سببا لمنع الصرف حيث قال: " فإن قلت: لم خص هذا الجمع بأن يكون سببا للمنع دون غيره؟ قلت: لئلا يلزم منع الصرف فى كثير من الأسماء؛ لكونه عدولا عن الأصل، إذ وجود هذا الجمع كثير فيها، أو تقول: إنما اختير هذا دون غيره لكونه مشابها للفعل من حيث امتناع مجيء الجمع بينهما "[٤].

١٣ – علة حمل وهى من أكثر العلل دورانا فى الشرح ومنها:

أ - تعليله لإعراب (غير) فى الاستثناء كإعراب المستثنى بـ (إلا) حيث قال: " وإعراب لفظ غير فى الاستثناء إنما هو بالحمل على (إلا) دون غيرها، فلا يكون إعرابه إلا كإعراب المستثنى بها "[٥].

ب - تعليله لإعراب (أى) الموصولة من بين سائر أخواتها حيث قال: "... أو لأن نظيرها وهو (جزء) و(بعض) وضدها وهو (كل) معربان فتكون هذه معربة أيضا حملا

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

لها إما على نظيرها أو نقيضها » [1].

ج - تعليله لجر تمييز (كم) الخبرية حيث قال: « وكم الخبرية مميزها مجرور فجره عند الفراء بتقدير (من)... وعند غيره بإضافة (كم) إليه؛ لأن الخبرية للكثرة فحملت على العدد الكثير، وفيه وجه آخر وهو أن يقال: انتصاب المميز في الاستفهامية وانجراره بالخبرية لأجل الفرق بينهما، ثم الجر بالخبرية أولى لما أنها نقيضة (رُبَّ) فحملت عليها جريا على وتيرتهم في حمل الشيء على ما يقابله » [2].

د - تعليله لعمل المثنى والمجموع من اسم الفاعل حيث قال: « فإن قلت: لم أعملوا هذه الأشياء مع فوات المشابهة وما يقوم مقامها؟ قلت: حملا لها على المقاربة من حيث الحروف والمعاني إجراء للنوع مجرى الأصل » [3].

١٤ – علة جبر، وقال بها عند تعليله لبناء ما قطع عن الإضافة من الظروف، وهي (قبل وبعد) وجميع الجهات الست على الضم، حيث قال: « وإنما كان بناؤه على الحركة لكونه عارضا، وعلى الضم جبرا لما نقص منه بأقوى الحركات... » [4].

١٥ – علة خوف اللبس، ومما علله بها تعليله لضم حرف المضارع في الرباعي فقال: وحرف المضارعة مضموم في الرباعي... ومفتوح فيما سواه... أما الضم في الرباعي فلخوف التباسه بالثلاثي؛ إذ لو قلت في مضارع (أضرب): يضرب - بفتح الياء - وكذلك في مضارع (ضرب) لم يعلم أنه مضارع الثلاثي أم الرباعي » [5].

١٦ – تعليل تسمية، وهي كثيرة الدوران في الشرح ومنها:

أ - تعليله لتسمية اللفظ لفظا فقال: « كون حصوله بسبب رمي الهواء من داخل الصدر إلى خارجه » [6].

ب - تعليله لتسمية الإعراب إعرابا بقوله: « فإن قلت: لم سمي الإعراب إعرابا؟ قلت: لأن الإعراب في اللغة الإبانة من قولهم: أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان، ولما كان هذا مبينا للمعاني المختلفة سمي إعرابا ليوافق اللفظ المعنى... » [7].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.

ج - تعليله لتسمية الرفع رفعا، والنصب نصبا، والجر جرا، حيث قال: " وإنما سمى الرفع رفعا لاستعلاء الشفتين عنده، والنصب نصبا لأنه من الألف التى شأنها الانتصاب، والجر جراً لنزول الشفتين عنده... "[1].

د - تعليله لتسمية المقصور والمنقوص حيث قال: " وإنما سمى هذا الاسم مقصوراً إما لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعا من الحركات الثلاث؛ لأن القصر المنع[2]... وإنما يسمى هذا القسم منقوصا لنقصان علامة الرفع والجر عنه، ويمكن أن يقال: إنما يسمى منقوصا لنقصان حرف من آخره فى وقت من الأوقات... "[3].

١٧ – علة سبق، ومما علله بها تعليله لكسر النون فى المثنى وفتحها فى الجمع حيث قال: " ثم كسروا النون فى المثنى لأنه ساكن فى الأصل، والأصل فى تحريك الساكن الكسر، وفتحوها فى الجمع للفرق بينهما... ولم يعكس لأن التثنية لكونها أسبق أولى لأن تأخذ الأصل "[4].

رابعا: الإجماع:

المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[5]، قال السيوطى: " إجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه "[6]، قال ابن جنى: " إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه "[7]. ولقد أخذ الشارح - رحمه الله - بالإجماع واحتكم إليه فى كثير من المسائل النحوية التى تناولها هذا الكتاب، ومنها:

أ - فى باب الممنوع من الصرف قال:... " دون (سكران) أى: لم يختلف فى منع صرف (سكران) لوجود العلتين فيه معا وهما: انتفاء فعلانة، ووجود فعلى، فمنع من الصرف بالاتفاق... ولم يختلفوا أيضا فى صرف (ندمان) لانتفاء الشرطين معا لعدم مجيء (فعلى) ووجود (فعلانة) فصُرف بالاتفاق "[8].

ب - فى باب الحال وعند كلامه على تقديم الحال على صاحبها قال: " ولا يتقدم الحال

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: الاقتراح ص ٨٨.
(٦) انظر: السابق ص ٨٩.
(٧) انظر: الخصائص ١/١٩٠.
(٨) انظر: قسم التحقيق.

على ذى الحال المجرور بحرف الجر، وقوله (فى المذهب الأصح) دليل عليه، فإن المجرور بالإضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق ». (١)

ج - فى باب العطف وعند حديثه على العطف على معمولى عاملين مختلفين قال: «... واحترز بقوله (على عاملين) عن العطف على معمول عامل واحد نحو: ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً؛ لأن ذلك يجوز بالاتفاق لعدم المانع، إذ لا يلزم هنا إقامة الحرف الضعيف مقام عاملين». (٢)

د - فى باب حروف الجر قال: « و(مُذ) بضم الميم على الأكثر وكسرها على غيره، و(منذ) وضعتا للزمان فهما يستعملان للابتداء، أى لابتداء الغاية فى الزمان الماضى، كما أن (من) لابتداء الغاية فى المكان، إلا أن استعمالهما فى الزمان متفق عليه...». (٣)

خامسا: الاستقراء:

قال السيوطى: « من أنواع الاستدلال: الاستقراء، استدلوا به فى مواضع منها: انحصار الكلمات الثلاث فى الاسم والفعل والحرف ». (٤)، والشارح - رحمه الله - لم يهمل هذا الأصل وأخذ به فى عدة مواضع، منها على سبيل المثال:

أ - عند حديثه عن العامل وأنه: ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب قال: « وهو الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وانحصاره فى الثلاثة بحكم الاستقراء، إذ لا دليل للعقل على انحصاره فيها ». (٥)

ب - فى باب الاشتغال وعند حديثه عن المواضع التى يجب فيها النصب قال: « ويجب النصب فى الاسم المذكور إذا وقع بعد حرف الشرط وبعد حرف التحضيض؛ لأن حروف الشرط والتحضيض واجبة الدخول على الفعل لفظا أو تقديرا بالاستقراء ». (٦)

ج - فى باب نواصب المضارع قال: « ومن نواصب المضارع (لن) كما فى مثل: لن أبرح، ومعناها: نفى المستقبل، مثل (لا) فى المعنى، ولهذا لم يستعملا إلا مع المستقبل، إلا أنها آكد منها، فإن (لا) تدل على نفى أصل الفعل، و(لن) تدل عليه مع المبالغة والتوكيد فيه

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: الاقتراح ص ١٨٣.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

وهو أمر مستفاد من استقراء كلام العرب ". [1]

سادسا: الوضع:

وهو في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحس الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني [2]، وقد عوّل عليه الشارح - رحمه الله - في عدة مواضع، ومنها:

أ - عند تعريفه للاسم وأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة قال: "... ثم المراد من الاقتران وعدمه ما يكون بحسب الوضع ". [3]

ب - في باب الممنوع من الصرف وعند حديثه عن الوصف قال: "... شرطه في كونه سببا يمنع الصرف أن يكون وصفا في الأصل، المراد من كونه وصفا في الأصل أن يكون أصل وضعه لذلك المعنى... ". [4]

سابعا: العرف:

وهو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول[5].

ولم يهمل الشارح - رحمه الله - هذا الدليل بل نجده قد اعتد به في عدة مواضع منها:

أ - في باب حروف الإيجاب وعند حديثه عن (نعم) وأنها مقررة لما سبقها قال: "... فإن قلت: مقتضى ما ذكرتم أن يكون معنى قول المخاطب (نعم) جوابا لقولك: أليس لي عليك ألف؟: ليس لك عليّ ألف، مع أن علماء الفقه قالوا: هو إقرار فيلزم الألف، قلت: هذا تحقيق بحسب وضع (نعم) باعتبار اللغة، لكن الفقهاء أجروها على العرف، إذ المفهوم منها فيه هو الإيجاب بعد النفي، فذلك لتغليبهم العرف، لا أن قياس اللغة والوضع كذلك ". [6]

ب - عند كلامه على التنوين قال: " وفي العرف: نون ساكنة تتبع حركة الآخر المتلفظة في الظاهر ". [7]

ثامنا: التنظير [8]:

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: التعريفات ص ٢٤٨.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: التعريفات ص ١٥٢.
(٦) انظر: قسم التحقيق.
(٧) انظر: قسم التحقيق.
(٨) التنظير هو: المثل في كل شيء، وفلان نظيرك: أي مثلك، ونظير الشيء: مثله، انظر: اللسان (نظر).

أخذ به الشارح - رحمه الله - في عدة مواضع منها:

أ - في باب الممنوع من الصرف قال: "... ونحو (جوار) يريد به ما كان جمعا لـ (فاعلة) معتل اللام كـ (غوال) جمع غالية، ومواش جمع ماشية، ونظائرهما له"[1].

ب - في باب الندبة قال: "وأما استعمال (يا) فيه فلا يكون إلا بقرينة على الندبة، وإنما فعلوا كذلك لأن المندوب لما كان شريكا للمنادى في الاختصاص بالدعاء، وإن علم أن المندوب لا يحذف، جاز حمل أحدهما على الآخر؛ لأن العرب كثيرا ما تحمل بابا على باب آخر لاشتراكهما في أمر عام مع اختلافهما في الحقيقة، وله نظائر كثيرة في كلامهم"[2].

تاسعا: استصحاب الحال:

من الأدلة المعتبرة التي أخذ بها الشارح، وقد نقل السيوطي عن الأنباري تعريفه فقال: قال ابن الأنباري هو: إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[3].

وقال (الأنباري) في (لمع الأدلة): "والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب في الإعراب..."[4].

وقال في (الإنصاف): "أجمع البصريون على عدم تركيب (كم) بأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[5].

والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد.

والشارح - رحمه الله - لم يهمل هذا الأصل وأخذ به في عدة مواضع[6]، منها على

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: الاقتراح ص ١٠١.
(٤) انظر: لمع الأدلة ص ١٤١.
(٥) انظر: الإنصاف ١ / ٣٠٠.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

سبيل المثال:

أ - في مبحث إعراب الفعل المضارع قال: "ولا يعرب من الفعل غيره، أي: غير المضارع على ما هو الأصل في باب الإعراب؛ لأن الأصل في الأفعال البناء لقوات موجب الإعراب فيها"[1].

ب - في مبحث حروف التحضيض قال: "ومنها حروف التحضيض وهي أربعة أحرف أحدها: هلاَّ، وثانيها: (ألاَّ) - مشددتين - قيل: إنَّ (هلاَّ) مركبة من (هل) و(لا)، و (ألاَّ) من (أن) و(لا) وقيل: أصل (ألاَّ): (هلاَّ) ثم ابدل الهاء همزة، وثالثها: (لولا) ورابعها: (لو ما) وهما مركبان من (لو) وحروف النفي مع تغير معناهما.

والأجود في الكل أنها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى؛ لأن التركيب على خلاف الأصل"[2].

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.

المبحث الثالث:

القواعد الأصولية في الشرح

من يُطالع هذا الشرح يجده قد ضم بين دفتيه الكثير من القواعد الأصولية النحوية التي اعتد بها الشارح وعوّل عليها ومنها:

١ – معرفة الحد علة لمعرفة المحدود، ومعرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء.

يقول في تعريف الكلمة: "... اعلم أن معرفة ماهية الكلمة موقوفة على معرفة الحد؛ لأن معرفة الحد علة لمعرفة المحدود، وهي بحيث يتوقف عليها المعلول، وأن معرفة حدها موقوفة على معرفة أجزائه؛ لأن معرفة الكل لا تحصل إلا بمعرفة الأجزاء" (١).

٢ – معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ.

يقول في مبحث تعريف الكلمة: "... وههنا سؤال مشهور وهو أن في هذا دَوْراً؛ لأن معرفة اللفظ موقوفة على معرفة ما يتلفظ - من حيث إنه محدود به - ومعرفته موقوفة على معرفة اللفظ من حيث إنه مشتق منه" (٢).

٣ – المجاز المشهور ملحق بالحقيقة.

في مبحث تعريف الكلمة قال: "... فإن قلت: ألم يلزم حينئذ ذكر المجاز في التعريف مع أن الاحتراز منه واجب...؟ قلت: نعم إلا أنا لا نسلم أن ذكر المجاز مطلقا متروك في التعريفات، بل يجوز إذا اشتهر؛ لأن المجاز المشهور ملحق بالحقيقة، وما نحن بصدده منه" (٣).

٤ – إذا كان للشيء جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فراراً عن الاحتمال.

في مبحث تعريف الكلمة أورد سؤالاً على تعريف المصنف وهو: لم اختار اللفظ وقال: "الكلمة لفظ" ولم يقل: صوت، أو نطق، أو قول، أو لفظة؟ ثم قال: "وجوابه: أما عدم اختياره الصوت فلكونه أعم من اللفظ؛ لوجوده في الإنسان وغيره، وكون اللفظ جنسا قريبا لها، وإذا كان للشيء جنسان فاعتبار الأخص القريب أولى فراراً عن الاحتمال" (٤).

٥ – المستتر عند النحاة في حكم الملفوظ حقيقة.

قال في مبحث تعريف الكلام: "... وأما ما يقال: من أن اختيار التضمن دون التركيب

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

لإدخال الكلام الذى أحد جزئيه ضمير مستتر على اللزوم كالأمور، ونفس المتكلم من المضارع، والكلام الذى كان تركيبه من أكثر من كلمتين؛ لأن التركيب يخرجهما بناءً على أن الأصل يقتضى وجود الأجزاء فى الظاهر، ولم يتصور بين الملفوظ والمستتر، وأن المفهوم منه الحصر لأن المتبادر من المركب من كلمتين: ما تركب منهما فقط بخلاف المتضمن، فضعيف؛ لأن المستتر عند النحاة فى حكم الملفوظ حقيقة... »[1].

٦ – اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح.

قال فى مبحث حد الاسم: "... فإن قلت: إن المضارع على الأصح مشترك بين الحال والاستقبال بدلالة احتياجه فى الدلالة على كل منهما إلى القرينة، فكيف يدل على الزمان المعين؟ قلت: ذلك ليس على الأصح - وإن ذهب إليه البعض - ويشهد على ذلك التعريف، بل هو فيه حقيقة فى أحدهما ومجاز فى الآخر؛ لأن اللفظ إذا دار بين المشترك والمجاز يكون المجاز أرجح؛ لأن الاشتراك يخل بالتفهيم... »[2].

٧ – علامة الشىء لازمة لـه لا تنفك عنه حيث وجد.

فى مبحث خواص الاسم قال: "... فإن قلت: لم اختار لفظ (الخواص) دون (العلامة) كما فعل البعض؟ قلت: لانعكاس الاسم عن هذه الأشياء فى بعض الأوقات، كما أن الخاصة كذلك، وعلامة الشىء لازمة له لا تنفك عنه حيث وجد »[3].

٨ – الفعل لا يكون محكوما عليه.

فى مبحث خواص الاسم قال: "... ومنها دخول الجر، إنما كان الجر مخصوصا بالاسم لأنه علم المضاف إليه، والفعل لا يقع مضافا إليه؛ لأنه فى المعنى محكوم عليه، فإن قولك: غلام زيد، يستدعى من حيث المعنى الحكم على (زيد) بأن لـه غلاماً، والفعل لا يكون محكوما عليه »[4].

٩ – ثبوت شىء لشىء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر.

قال فى مبحث خواص الاسم بعد كلامه السابق: " فإن قلت: فليكن المضاف مع المضاف إليه كلاماً بذلك الاعتبار، قلت: ثبوت شىء لشىء من حيث المعنى ليس مما يستلزم ذلك الثبوت من حيث الظاهر »[5].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

١٠ – الفعل موضوع على التنكير والشيوع.

قال في علة اختصاص الاسم الإضافة: " إن أريد بالإضافة بتقدير حرف الجر كونه مضافا، فلا شك في كونها من خواص الاسم؛ لأن الإضافة إما لإفادة التعريف، أو التخصيص في المضاف إن كانت معنوية، وهما مما لا يحتاج إليه الفعل؛ لكون وضعه على التنكير والشيوع... "[1].

١١ – الإعراب أصل على البناء.

قال في مبحث المعرب من الأسماء: " فإن قلت: لم قدم المعرب على المبني؟ قلت: لأصالة وضعه على وضع المبني، وتقدمه لشرفه؛ لأن الإعراب أصل على البناء في ظهور المقاصد؛ لأنه فارق بين المعاني الثلاث "[2].

١٢ – الضرورة تبيح المحظورات.

في مبحث جمع المؤنث السالم: " فإن قلت: قد لزمت مزية جمع المؤنث من حيث كون إعرابه بالحركات، على جمع المذكر من حيث كون إعرابه بالحروف، فلم جوزتم تلك المزية ههنا ولم تجوزوها ثمة؟ قلت: جوازها ههنا للضرورة، وهي تبيح المحظورات، ولا ضرورة ثمة "[3].

١٣ – الأصل في الأسماء الصرف.

قال في علة تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب (غير المنصرف): " وأما تقديم بيان إعراب جمع المؤنث على بيان إعراب ما ذكره بعد بقوله: (غير المنصرف) مع أن إعرابهما بالحركات الناقصة... فلأن نقصان الحركة في هذا الجمع ليس لعلة دالة فيه، بل هو لأمر استحساني، بخلاف نقصانها في غير المنصرف فإنه لعلة حلت في ذاته بالنسبة فكان هذا الجمع أقرب درجة إلى الحركات فقدمه، وقيل: لأنه منصرف، والأصل في الأسماء الصرف، فيكون أصلا بالنسبة إلى غير المنصرف، فلهذا قدمه عليه "[4].

١٤ – اللفظ كسوة المعنى.

قال في مبحث إعراب الأسماء الستة بعد أن بين علة اختصاصها بهذا الإعراب: " ولم يجعل إعراب (يد) و(دم) كذلك ليكون التفضيل بالزيادة وهي للعقلاء خاصة، وأما (هن) و(ذو) و(فا) ففي الأول تغليب وفي البواقي تقريب إلى القدر الصالح، والتفضيل ههنا أن

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

الثلاثة منها وهي: أب، وأخ، وحم، للعقلاء، والباقية لهم ولغيرهم، والعقلاء هم المكرمون والمفضلون، فناسب أن يعرف بها ليحصل الكمال لها بالمجيء على أعدل الأبنية؛ إذ اللفظ كسوة المعنى، فلابد من أن يتناسب في الكمال... »[1].

١٥ - كل ما هو فرع للمقيد فرع للمطلق.

في مبحث إعراب المثنى قال: « لا يقال: إن كل مثنى فرع لواحده المخصوص، فلا يلزم من كون إعراب تثنية (زيد) - مثلا - وهو (زيدان) بالحركة مزيّة الفرع على الأصل؛ لأنه ليس من الأسماء الستة؛ لأنا نقول: كل ما هو فرع للمقيد فرع للمطلق، فيستقيم »[2].

١٦ - المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل الحروف.

في مبحث إعراب المثنى قال في بيان إعراب (كلا): « وإذا كان مضافا إلى ياء المتكلم أو مضافا إلى مظهر تتعلق الرعاية بجانب لفظه، فيكون إعرابه بالحركة إذ في ذلك تناسب وتشاكل له في الصورة؛ لأن المظهر أصل وأقوى من المضمر، والحركات أصل من الحروف، فعند إضافته إلى الأصل أعطى له الإعراب الأصل... »[3].

١٧ - الرفع أول أنواع الإعراب.

قال بعد أن بين علة اختصاص المثنى بالألف، والجمع بالواو: "... وبهذا ظهر اختصاص الألف بالتثنية، والواو بالجمع في الفعل أيضا، ثم جعلا علامتي رفعهما؛ لأن الرفع أول أنواع الإعراب؛ لأنه علامة العمدة في الكلام »[4].

١٨ - الحمل على المعدوم غير جائز.

قال في مبحث إعراب جمع المذكر: « فإن قلت: لو جعلت الألف علامة لنصب التثنية وحمل الرفع عليه لكان أولى، لما فيه من جريان إعراب التثنية في الحال على الأصل، قلت: لو جعل كذلك يلزم الارتكاب في الحمل على التكلف؛ لأن بينهما عدم المناسبة، ففي حمل أحدهما على الآخر تكلف بخلاف ما وقع، وينبغي أن يعلم أن المراد من الحمل: وضع ما هو علامة المحمول موضع علامة المحمول عليه، لا الحمل الاصطلاحي، فلا يرد ما قيل: إن حمل النصب على الجر يقتضي وجود الجر حال النصب مطلقا؛ إذ الحمل على المعدوم غير جائز »[5].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.

١٩ – اجتماع تغيرين لمعنى واحد خارج عن الحكمة.

قال فى مبحث الإعراب التقديرى: " فإن قلت: لم كتب ألف (عصا) على صورة الألف (ورحى) على صورة الياء؟ قلت: للفرق بين الألف المقلوبة عن الواو وبين المقلوبة عن الياء.

فإن قلت: لم لم يفعل الأمر على العكس؟ قلت: لئلا يلزم اجتماع تغيرين لمعنى واحد؛ لأن هذا خارج عن الحكمة " [١].

٢٠ – توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد غير جائز.

فى مبحث الإعراب التقديرى فى نحو (غلامى) بعد أن بين أنه تعذر ظهور الإعراب فيه لكون محل الإعراب فيه مشتغلا بحركة غير حركة الإعراب وهى الكسرة اللازمة له لأجل الياء قال: "... فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون تلك الكسرة للياء والإعراب، كما كانت علامة التثنية والجمع كذلك؟ قلت: هذه لا يجوز أن يقاس عليها، وإلا لزم ألا تبقى بتعاقب عامل غير الكسرة عليها كما فى التثنية والجمع وليس كذلك، مع أن فى ذلك توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد وهو غير جائز " [٢].

٢١ – الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها.

قال فى باب الممنوع من الصرف: " ويجوز صرفه، أى: صرف غير المنصرف مطلقا، خلافا للكوفيين فى (أفعل من) للضرورة أى: لضرورة الوزن فى الشعر؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل فى الأسماء الصرف " [٣].

٢٢ – السبق من أسباب الترجيح.

قال فى الباب نفسه عند حديثه عن العدل وأنه يكون بخروجه عن صيغته الأصلية تحقيقا أو تقديرا ومثال التقديرى (عمر) و(قطام) قال فى بيان علة منع نحو (قطام): "... اعتبروا فى المنع العدل والعلمية ولم يعتبروا التأنيث معها، مع أن فى (قطام) تأنيثا وعلمية - أيضا - لكونه سابقا فى الحصول على التأنيث، والسبق من أسباب الترجيح؛ لأن التأنيث فيه إنما حصل لكونهما علما للمؤنث، ولا شك أن ذلك بعد ما عدل عن (قاطمة) ووضع للمؤنث " [٤].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

٢٣ – قيام الشيء مقام غيره يستلزم أن يكون من قبيله.

في الباب نفسه وعند حديثه عن علة التأنيث وأن شرط المؤنث المعنوي إذا سمي به مذكر الزيادة على الثلاثة قال: "... إنما اشترطت الزيادة عليها حتى لا يلزم الخلو عن التأنيث قطعا، لأنه لو لم يكن زائدا عليها والمسمى به مذكر كان خاليا عن التأنيث لفظا أو معنى، أما خلوه عنه معنى فظاهر؛ لأنه علم المذكر، وأما خلوه عنه لفظا فلعدم علامة التأنيث حينئذ، وعدم ما يقوم مقامها وهو الحرف الرابع، إلا أنه لا يلزم منه أن يكون ذلك الحرف علامة للتأنيث كالتاء قطعا حتى لا يلزم التناقض، فإن قيام الشيء مقام غيره لا يستلزم أن يكون من قبيله، بل أن يأخذ بعضا من أحكامه، وكم من نظير له في كلامهم "[1].

٢٤ – التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، والتصغير كالوصف للكلمة.

قال في الباب نفسه: "وقولنا إن الحرف الرابع قائم مقام العلامة، بدلالة التصغير؛ لأنك إذا أردت تصغير (قدم) تقول: قديمة، برد التاء المقدرة، وإذا أردت تصغير (عقرب) تقول: عقيرب، بعدم رد تلك التاء، ولولا أن قيام الحرف الرابع مقام التاء المفيدة للتأنيث لما قيل في تصغيره (عقيرب) بعدم الرد، بل يجب أن تقول (عقيربة) بالرد؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها عندما لم يكن العدول عن الأصل ببدل لازم، وعندما لم يكن مستلزما للالتباس بالغير فإنه لم يرد إلى الأصل حينئذ؛ لبقاء علة الإبدال فيه عند التصغير للوصف بالحقارة معنى في المفرد عاليا، والنقصان في اللفظ حقارة أيضا، فلو لم يرد ذلك عند التصغير إلى أصله لاجتمع الحقارتان في اللفظ والمعنى؛ ولأن التصغير كالوصف للكلمة..."[2].

٢٥ – كل شيء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقي.

قال في الباب نفسه وعند حديثه عن علة منع نحو (جوار) بعد أن ذكر مذهب الزجاج: "واتفق سيبويه معه في رواية، وقال في أخرى: إنه غير منصرف؛ لأن هذه الصيغة وإن لم تكن باقية في الظاهر إلا أنها باقية في التقدير، بدليل قولهم: هذه جوار - بالكسر - ولولا أن الياء مقدرة لما عُدّ جريان الإعراب على الراء، فلما اعتبروا وجودها للإعراب اعتبر أيضا لمنع الصرف؛ لكون كل منهما حكما لفظيا، فإن منع الصرف أمر لفظي باعتبار الحكم وإن كان أمرا معنويا باعتبار نفس الأمر، ولأن كل شيء حذف لإعلال موجب يكون بمنزلة الباقي..."[3].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.

(٢) انظر: قسم التحقيق.

(٣) انظر: قسم التحقيق، وهذه القاعدة عبر عنها ص ٧٢٤ بقوله: "المحذوف المنوي في حكم الملفوظ".

٢٦ – شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يثن ولم يجمع كالفعل.

في باب المبتدأ والخبر عند حديثه عن تعريف المبتدأ وأنه: "... أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر"، قال مبينا المراد من قول ابن الحاجب (رافعة لظاهر): "وفائدته: الاحتراز عن مثل (أقائمان الزيدان) فإن الصفة ههنا وإن كانت واقعة بعد ألف الاستفهام لكنها ليست بمبتدأ؛ لعدم كونها رافعة لظاهر بل لمستتر، والدليل عليه أنها لو كانت مبتدأ و(الزيدان) فاعلها لم يُثنّ؛ لأن شبه الفعل إذا أسند إلى الظاهر لم يُثنّ ولم يجمع كالفعل"[1].

٢٧ – اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها.

يقول في الباب نفسه وعند حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة: "... أو يكون الخبر ظرفا مقدما عليه، وهو في مثل قولك: في الدار رجل، وذلك لأنه حينئذ أشبه الفاعل يتقدم الحكم عليه، فجاز وقوعه نكرة كالفاعل، ولأنها تصير كأنها موصوفة بالظرفية، وإنما اختص الحكم المتقدم عليه بكونه ظرفا حتى لا يجوز: قائم رجل؛ لأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها"[2].

٢٨ – وجود المعلول بدون العلة محال.

قال في مبحث حذف الخبر وجوبا: "... ثم ذلك في مواضع: الأول: في الخبر الداخل على مبتدئه (لولا) مثل: لولا زيد، أي: لولا زيد موجود، فحذف الخبر وهو (موجود) بالوجوب لدلالة القرينة عليه وهي كلمة (لولا)؛ لأنها وضعت لامتناع الشيء لوجود غيره، وقيل: هي جواب (لولا) لأن امتناعه معلول لوجود الخبر، ووجود المعلول بدون العلة محال، فيكون في الجواب دلالة على الخبر"[3].

٢٩ – تكميل الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف.

قال في باب النداء: "اعلم أنه يجوز نصب ما كان حقه أن يُبنى على الضم لكونه مفردا معرفة بـ قصدٍ وإقبال، لكن لا مطلقا، بل بشرط الوصف؛ لكونه حينئذ يشبه المطول؛ لأن تكميل الصفة لموصوفها كتكميل المضاف إليه للمضاف، وهذا شيء حكاه الفراء، فإن النكرة المقصودة الموصوفة المنادَاة يؤثر العرب نصبها، يقولون: يا رجلا كريما أقبل، أما إذا أفردوا رفعوا أكثر مما ينصبون"[4].

وهي التي عبر عنها النحاة بقولهم "المحذوف لعلة كالثابت".

(١) النُّطْر: قسم التحقيق.

(٢) النُّطْر: قسم التحقيق.

(٣) النُّطْر: قسم التحقيق.

(٤) النُّطْر: قسم التحقيق.

٣٠ – اللام الجارة لا يمكن إلغاؤها.

قال في الباب نفسه في مبحث الاستغاثة: "... وإنما يختص بها لأنها لام جارة، واللام الجارة لا يمكن إلغاؤها" [١].

٣١ – الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد أن يبنى على الفتح.

قال في الباب نفسه معللا لفتح اللام الجارة مع المضمر: "... وإنما فتح اللام الجارة مع المضمر لأن الأصل في الحروف الواردة على هجاء واحد أن يبنى على الفتح التي هي أخت السكون في الخفة، إذ البناء على السكون ممتنع" [٢].

٣٢ – الجمع بين البدلين عن شيء واحد غير ممتنع، وإنما الممتنع الجمع بين البدل والمبدل منه.

قال في الباب نفسه: "وتقول: يا أبتا، ويا أمتا، بالألف، فإن تحصلها بإشباع الفتحة، أو بأن تجعلها والتاء بدلا عن الياء، والجمع بين البدلين عن شيء واحد غير ممتنع، وإنما الممتنع الجمع بين البدل والمبدل منه، فلا يجوز أن يقال: يا أبتي، ويا أمتي، أشار إليه بقوله: (دون الياء) لأن التاء بدل منها فلا يجوز الجمع بينهما" [٣].

٣٣ – حذف العوض والمعوض عنه غير جائز.

قال في الباب نفسه معللا عدم جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس: "... الأصل في باب: (يا رجل) والمخاطب به معين أن يقال: يا أيها الرجل؛ لكون تعيينه ليس بالعلمية، لأن المفروض كونه اسم جنس، فلابد من كونه باللام، إلا أنهم اكتفوا في بعض الصور عن الألف واللام بحرف النداء، استغناء عنها بها، فلو حذف حرف النداء أيضا يلزم حذف أمور كثيرة وذلك إجحاف، أو لأن حرف النداء فيه كان عوضا عن الألف واللام، ففي حذفه حذف العوض والمعوض عنه وهو غير جائز" [٤].

٣٤ – بقاء الأصل أولى عند عدم الداعي إلى خلافه.

قال في باب الحال: "وشرطها أن تكون نكرة حتى لا تلتبس بالصفة في بعض الصور، في مثل قولك: ضربت زيداً الراكب، أو لعدم الاحتياج إلى تعريفها؛ لأن المراد منها تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول، وهذا يحصل بالتنكير، فلا حاجة للرجوع إلى التعريف؛ لكون بقاء الأصل أولى عند عدم الداعي إلى خلافه" [٥].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: ص ٣٠٧ من قسم التحقيق.
(٣) انظر: ص ٣٢٦ من قسم التحقيق.
(٤) انظر: ص ٣٤٣ من قسم التحقيق.
(٥) انظر: ص ٣٩١ من قسم التحقيق.

٣٥ – سلوك طريق الموافقة أولى من غيره، والثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق المشابهة.

ذكر هذين الأصلين في باب الاستثناء وعند حديثه على أن المختار فيما بعد (إلا) في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه البدل مثل قوله تعالى:{ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ} [١] قال: " وإنما المختار ههنا البدل لوجوه:... والثاني: أن في الإبدال تشاكلاً في الإعراب، إذ لابد من كون حركة البدل على وفق حركة المبدل منه، ولا شك أن سلوك طريق الموافقة أولى من غيره، والثالث: أن البدل لكونه في حكم تكرير العامل يكون حركته أصلية، بخلاف حركة المستثنى فإنها بطريق المشابهة للمفعول، ولا شك أن الثابت بطريق الأصالة أولى من الثابت بطريق المشابهة... "[٢].

٣٦ – المراد كالثابت حكما.

يقول في باب المجرورات وعند حديثه على تعريف المضاف إليه وأنه: كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظا أو تقديرا مرادا: " وقوله: (مرادا) حال من الحرف، وفائدته الاحتراز عن نحو: صمت يوم الجمعة، فإنه نسب (صمت) إلى (اليوم) بواسطة حرف الجر تقديرا وهي (في) لكنها غير مرادة؛ لأنها لو كانت كذلك لبقي عملها في الظاهر؛ إذ المراد كالثابت حكما "[٣].

٣٧ – العامل المعنوى يُصار إليه فى العاملية عند عدم العامل اللفظى.

ذكر هذا الأصل في الباب نفسه وعند حديثه على اختلاف العلماء في العامل المضاف إليه قال: "... ذهب البعض إلى أنه الحرف المقدر،... وذهب البعض الآخر إلى أنه المعنى... وذهب البعض الآخر إلى أنه المضاف... هذا هو الصحيح من بين المذاهب المذكورة؛ لأنك قد عرفت ما في الأول من الفساد، وكذلك الثاني فاسد أيضا؛ لأن العامل المعنوى إنما يُصار إليه في العاملية عند عدم العامل اللفظي، ولم يعدم ههنا "[٤].

٣٨ – تقدير الشيء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه.

قال في الباب نفسه وعند حديثه على تقدير حرف الجر في الإضافة: " شرطه، أي: شرط ذلك التقدير: أن يكون المضاف سواء كانت إضافته معنوية أو لفظية اسما مجردا عنه تنوينه... المراد أنه إن وجد في المضاف تنوين حذف، وإلا فيقدر حذفه، على معنى أنه لو

---

(١) سورة النساء من الآية (٦٦).
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

كان فيه تنوين لحذف بالإضافة.

فإن قلت: لو حصل الاكتفاء فيها بتقدير التنوين، فليقدر في المحلّى باللام ليصح إضافته؟.

قلت: ذلك ليس على قياسه؛ لأن لام التعريف لما ناوب التنوين صارت كأنها بدل منها، ولا شك أن تقدير الشيء مع وجود بدله ليس كتقديره بدونه "[1].

٣٩ - مدلول اللفظ غير اللفظ.

ذكر هذا الأصل عند تأويله لنحو قولهم: (سعيد كرز) فقال: " وجه تأويله أن الاسم قد يطلق ويراد به اللفظ، ويطلق ويراد به المدلول، فيجب أن يحمل الأول على أن يراد منه المدلول، والثاني على أن يراد منه اللفظ، فكان معنى قولك: جاءني سعيد كرز: جاءني مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره؛ لأن مدلول اللفظ غير اللفظ... "[2].

٤٠ - اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بعامله.

قال في باب التوابع في مبحث العطف وعند حديثه على العطف على الضمير المجرور: "وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض، أي: الجار في المعطوف، سواء كان حرفا كما في مثل: مررت بك وبزيد، أو اسما كما في مثل قولك: المال بينك وبين زيد، وذلك لأن اتصال المضمر المجرور بالجار أشد من اتصال الفاعل بعامله، حيث لا ينفصل المجرور عن جارّه مضمرا كان أو مظهرا "[3].

٤١ - ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود.

قال في الباب نفسه وعند حديثه على العطف على عاملين مختلفين: "... والمذهب الثالث: لمن ذهب إلى الفرق والتفصيل، منهم المصنف، قالوا: إذا كان المجرور مقدما على المرفوع أو المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه جاز، وإلا فلا؛ لأن الأصل فيه أن يمتنع لما ذكره المانعون، وحيث يراد جوازه لابد وأن يكون فيما ثبت عن العرب؛ لأن ما ثبت على خلاف القياس يقتصر على المورود، وهو ما ذكر المجوّز... "[4].

٤٢ - أصل التبع أن يكون في الأسماء، وقد يذكر غير الأسماء على سبيل الاستطراد.

قال في مبحث التأكيد: " ويجرى، أي: التأكيد اللفظي في الألفاظ كلها، أي: في الاسم

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

كما في: جاءني زيد زيد، والفعل كما في ضرب ضرب زيد، وفي الحرف كما في: إن إن زيداً قائم، وفي الجملة كما في: جاءني زيد جاءني زيد، فإن قلت: التأكيد قسم من التوابع فلابد بين المؤكَّد والمؤكِّد من الاشتراك في الإعراب وليس ذلك متحققا في غير: جاء زيد زيد، وهو ظاهر، قلت: أجاب عنه بعضهم بأن المراد: التأكيد الاسمي وذكر غيره على سبيل التبع،ويشهد على ذلك قول القائل: إن أصل التبع أن يكون في الأسماء وقد يذكر غير الأسماء على سبيل الاستطراد ". (١)

٤٣ – المثنى نصٌ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا.

قال في الموضع نفسه وعند حديثه عن فائدة التوكيد المعنوي: "... أو دفع توهم السهو كما في: جاءني الرجلان كلاهما، لأن فيه ليس دفع توهم عدم الشمول؛ لأن المثنى نصٌ في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا، بل فيه دفع توهم أن يكون الجائي واحداً منهما والإسناد إليهما إنما وقع سهواً ". (٢)

٤٤ – الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ.

قال في باب المضمرات وعند حديثه على مواضع انفصال الضمير: " لا يسوغ استعمال الضمير المنفصل إلا لتعذر استعمال الضمير المتصل وذلك... بكون العامل معنويا كالمبتدأ والخبر نحو: أنا زيد؛ لأن الشيء الملفوظ لا يمكن اتصاله بما ليس بملفوظ ". (٣)

٤٥ – المظهر أصل والمضمر فرع عليه.

قال في مبحث الفصل: "... فإن قلت: فعلى هذا يلزم أن يكون التوسط في الأمثلة الثلاثة الأخيرة عبثا لأن الخبر فيها لا يصلح أن يكون نعتا إذ المضمر لا يوصف، فالأولى أن يقول: ليفيد ضربا من التوكيد، بعد قوله: (ليفصل) ليشمل هذه الصور، فإن التوسط فيها وإن لم يفد الفصل يفيد التأكيد، قلت: لو قطعنا النظر عن هذا التكلف يمكن تصحيح الكلام بأن جواز تخلل الفاصل فيها إلحاقا لباب المضمر بالمظهر؛ إذ المظهر أصل والمضمر فرع عليه ". (٤)

٤٦ – الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير.

قال في مبحث المثنى وعند حديثه على تثنية المقصور وأنه إن كانت ألفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا: "... نحو العصوان في العصا، أما القلب فلتعذر بقائها لوجود ألف بعدها

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.

حينئذ، وأما قلبها واواً فلكون الرد إلى الأصل عند الحاجة إليه أولى من الرد إلى الغير » [1].

٤٧ – الاسم حقه أن لا يعمل لأن أصل العمل للفعل.

قال في باب المصدر: « ويعمل عمل فعله ماضيا أو غيره من الحال والاستقبال، يعني لم يشترط في عمل المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال بل هو يعمل مطلقا، بخلاف الاسم الفاعل فإن العمل فيه مشروط بأحدهما؛ وذلك لأن المصدر جزء مدلول الفعل، فصار بهذا الاعتبار أقوى من سائر الأسماء المتصلة بالأفعال، أو لأن عمله لكونه في تقدير (أن) والفعل، والفعل المقدر يجوز أن يكون ماضيا وغيره، وإنما قدر كذلك لأن الاسم حقه أن لا يعمل لأن أصل العمل للفعل، فقدر بذلك تصحيحا للعمل » [2].

٤٨ – الأصل في الأفعال البناء.

قال في مبحث إعراب الفعل المضارع: « ولا يعرب من الفعل غيره، أي: غير المضارع على ما هو الأصل في باب الإعراب، لأن الأصل في الأفعال البناء؛ لفوات موجب الإعراب فيها » [3].

٤٩ – الأصل في الأمثال ألا تغير حتى لا يختل المعنى.

قال في مبحث فعل التعجب وأنه لا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم ولا تأخير: «... وإنما لم يتصرف فيهما لكونها جارية مجرى المثل، والجامع بينهما الغرابة، والأصل في الأمثال ألا تتغير حتى لا يختل المعنى » [4].

٥٠ – مالا يكون دالا على المعنى لا يصلح أن يكون جزءاً من الكلام.

قال في مبحث الحروف: «... ومن أجل أن دلالة الحرف على معنى في غيره احتاج في كونه جزءاً من الكلام المفيد إلى ذكر ذلك الغير؛ لأن دلالته لما كانت متوقفة عليه كانت جزئيته متوقفة عليه بالطريق الأولى، لأن مالا يكون دالا على المعنى لا يصلح أن يكون جزءاً من الكلام» [5].

٥١ – كل ما وضع للإنشاء فموضعه صدر الكلام.

قال في مبحث حروف الجر: «... ولها، أي: لـ (رب) أحكام كثيرة، أحدها: أن يكون لها صدر الكلام؛ لأنها لما كانت للإنشاء استحقت التصدر؛ لأن كل ما وضع لـه فموضعه الصدر، كالاستفهام - مثلا » [6].

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) انظر: قسم التحقيق.
(٤) انظر: قسم التحقيق.
(٥) انظر: قسم التحقيق.
(٦) انظر: قسم التحقيق.

٥٢ – المستقبل المتوقع معدوم.

قال في الموضع نفسه: "... وثالثها: أن فعلها، أي: فعل (رب) الذي جوابها وعاملها فعلٌ ماض لفظا أو معنى نحو: رب رجل كريم أدركته، أو لم أفارقه، وإنما وجب أن يكون فعلها ماضيا لأن (رب) للتصريح والتعيين بالقلة بعد أن كان الموضع محتملا للكثرة، ومثل ذلك لا يتحقق بالحال، ولا يتحقق إلا بالماضي؛ لأن المستقبل المتوقع معدوم، ولا حكم للإنسان على المعدوم؛ لأنه غير معلوم له كيفية وقوعه، وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا". (١)

٥٣ – مجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء.

قال في الباب نفسه وعند حديثه عن (مذ) و(منذ): "ثم اعلم أن العلماء اختلفوا في أنهما هل يدخلان على المضمر أم يختصان بالمظهر؟ فذهب المحققون إلى الثاني خلافا للمبرد فهو قال: إنهما لكونهما لابتداء الغاية يدخلان على المضمر أيضا قياسا على (من)، والمذهب المشهور المنسوب إلى المحققين أنه لا يوجد إضافة إلى المضمر في كلام الفصحاء، ومجرد القياس لا يكفي ما لم يعضده استعمال الفصحاء". (٢)

٥٤ – الحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل.

قال في مبحث الحروف المشبهة بالفعل: "وتلحقها (ما) فتلغى... على الأفصح... وفيه إشارة إلى جواز إعمالها وإن كان على غير الأفصح، كما جاء في قول النابغة:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ::: إلى حمامتنا ونصفه فقد

على أحد الوجهين، والنظر في ذلك النصب في (الحمام) بجعل (ما) زائدة، والحروف الزوائد لا تمنع العامل عن العمل كما في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ} (٣).

٥٥ – تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى.

قال في مبحث حروف الزيادة: "... ثم الغرض من زيادتها: توكيد المعنى الحاصل بدونها، قال بعضهم: الزيادة عند سيبويه لم تكن لغير معنى البتة، والتوكيد معنى صحيح؛ لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى". (٤)

---

(١) انظر: قسم التحقيق.
(٢) انظر: قسم التحقيق.
(٣) سورة آل عمران من الآية (١٥٩)، وانظر: قسم التحقيق
(٤) انظر: قسم التحقيق.

٥٦ – كل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر.

قال فى مبحث حروف الشرط: "لحروف الشرط صدر الكلام؛ لأنها مغيرة لمعانى الجمل ومحدثة فيها معنى الشرط، وكل ما يغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته الصدر، ليعلم من أول الأمر أن الكلام من أى نوع من أنواعه"[1].

* * * * *

(١) انظر: قسم التحقيق.